

PROVISIONAL

A/43/PV.66
14 December 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد كابوتو (الارجنتين)
شم : السيد دلاميني (سوازيلند)
(نائب الرئيس)

- حادث الإعصار في بنغلاديش والهند
- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

.../...

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

١ (أ - ح)

- (ج) تقارير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية
- (هـ) مشاريع القرارات
- (و) تقرير اللجنة الخامسة
- انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى
- (و) انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة : مذكرة
الأمين العام (A/43/898) .
- الذكرى الأربعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥حادث الإعصار في بنغلاديش والهند

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن نبدأ النظر في بنود

جدول أعمالنا ، اسمحوا لي بالنيابة عن أعضاء الجمعية العامة ، وبمفتي الشخصية ، أن أعرب عن تعاطفنا التام مع حكومتي وشعبي بنغلاديش والهند لتعرضهما لإعصار مدمر ، وأن نقدم لهما العزاء لما ترتب على هذه الكارثة الكبرى من خسائر في الأرواح ، وخسائر مادية جسيمة .

وإسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تضامن المجتمع الدولي مع شعبي بنغلاديش والهند في هذه الظروف البالغة المصوبة .

وأعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش .

السيد تشودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفدي

متأثر أشد التأثر بكلمات العزاء الرقيقة التي استمع إليها ، وبتضامن الجمعية معنا .

لقد تعرض بلدي بنغلاديش مرة أخرى لكارثة طبيعية مدمرة . وزاد من أضرارنا أننا كنا قد بدأنا نسترد حالتنا الطبيعية بعد تعرضنا لاسوأ فيضانات في تاريخنا المعاصر . وربما كان هناك شيء من الحقيقة في المثل القائل "إن المصائب لا تجيء فرادى" . بيد أنه أمكن بفضل حالة الاستعداد ، ومن خلال الاحتياطات التي اتخذت في حينها ، تجنب زيادة الخسائر البشرية وبلوغها الاحجام التي كانت متوقعة .

ومازالت التقارير تمل إلينا بشأن حالات الوفاة والدمار . ولقد تشرد مئات الآلاف من الأسر بسبب قوة الرياح التي كانت تدفع أمامها أمواجا بلغ ارتفاعها أكثر من ثمانية أقدام . وكانت المناطق الساحلية المحيطة بخليج البنغال أكثر المناطق تضررا . ومازال حصر مدى الضرر جاريا . وتبذل حكومة بنغلاديش كل ما في وسعها لمساعدة المتضررين .

إن هذه الكارثة لهي مثال آخر على ضعف الانسان وقلة حيلته أمام قوى الطبيعة . ومما يدعونا الى الارتياح في هذه الظروف أن نلقى هذا التعاطف والدعم والتفاهم من جانب المجتمع العالمي ، مما يُقوي عزمنا ويشجعنا في هذه الاوقات العميبة .

السيد أنصاري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، يود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق للتعاطف الذي أبديته فيما يتعلق بالأعمار الذي تعرض له بلدي . وتبذل حكومتي أقصى الجهود لإغاثة السكان المتضررين والمناطق المنكوبة . ونود في هذه الاوقات العميبة أن نعرب لكم عن عرفاننا وامتناننا للمجتمع الدولي لتضامنه القيم معنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بعد أن انتهينا من الإدلاء

بكلمات بشأن هذا الموضوع القريب جدا من المشاعر العميقة لأعضاء الجمعية ، وهو موضوع الكوارث التي تعرضت لها بنغلاديش والهند ، وبعد أن استمعنا الى كلمتي ممثلي البلدين ، سنواصل الآن عملنا المتمثل بجدول أعمال هذا الصباح .

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/43/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى

جنوب افريقيا (A/43/44)

(ج) تقارير الامين العام (A/43/682 ، A/43/699 ، A/43/786)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/43/802)

(هـ) مشاريع القرارات A/43/L.30/Rev.1 ، A/43/L.31 ، و Corr.1 ، A/43/L.32

و Corr.1 ، A/43/L.33 ، و Corr.1 ، A/43/L.34 ، و Corr.1 ، A/43/L.35 ، و Corr.1

و Corr.1 ، A/43/L.36 ، و Corr.1 ، A/43/L.37 ، و Corr.1 ، A/43/L.38 ،

(A/43/L.41 ، A/43/L.42)

(و) تقرير اللجنة الخامسة (A/43/901)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن اعطي الكلمة للمتكلم
الاول في مناقشة هذا الصباح ، سأعطي الكلمة لممثل نيجيريا الذي يود أن يقدم أربعة
مشاريع قرارات هي : مشروع القرار A/43/L.30/Rev.1 ، المعنون "التضامن الدولي مع
الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" ، ومشروع القرار A/43/L.33 و Corr.1
المعنون "تطبيق تدابير منسقة وخاضعة للرقابة الصارمة ضد جنوب افريقيا" ، ومشروع
القرار A/43/L.35 و Corr.1 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل
العنصري" ، ومشروع القرار A/43/L.36 و Corr.1 المعنون "الدورة الاستثنائية للجمعية
العامة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي" .

السيد اوباز (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني ان اعرض مشاريع القرارات التالية بالنيابة عن الوفود المشاركة في تقديمها ومن بينها وفد بلادي ، وهي : مشروع القرار A/43/L.30/Rev.1 ، المعنون "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" ؛ وA/43/L.33 و Corr. 1 ، المعنون "تطبيق تدابير منسقة وخاضعة للرقابة الصارمة ضد جنوب افريقيا العنصرية" ؛ وA/43/L.35 و Corr.1 ، المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" ؛ وA/43/L.36 و Corr.1 ، المعنون "الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي" .

وأود في البداية ان اوجه انتباه الجمعية العامة الى الجهود التي بذلها مقدمو مشاريع القرارات من A/43/L.30 الى L.36 في تقديم سبعة مشاريع قرارات هذه السنة تحت البند ٣٦ من جدول الاعمال . وكل واحد منها يركز على موضوع بعينه بطريقة واضحة وموجزة ومباشرة . وقد ابقينا عن قصد مشاريع القرارات موجزة ، وخالية الى حد كبير من الازدواجية والتداخلات غير الضرورية ، مع تجنب الادانات . وهذا يعبر عن اهتمام مقدميها العميق بعدم إشارة حساسية الدول الاعضاء التي كثيرا ما أبدت انزعاجها من الادانات . ونأمل انها ستدرك هذه اللفتة وستعاملنا بالمثل بالتصويت ايجابيا لصالح مشاريع القرارات هذه . وبعد أن استمعنا الى البيانات العديدة التي ادلي بها خلال مناقشة البند ٣٦ من جدول الاعمال ، فإن وفد بلادي ومقدمي مشاريع القرارات يحدوهم الأمل في ان تحظى جهودهم بتقدير اعضاء هذه الهيئة . وأملنا وطيبد في ان التصويت على مشاريع القرارات هذه سيدل على وجود استجابة ايجابية وساحقة لجهودنا ، وبالطبع ، للكفاح الشامل ضد الفصل العنصري .

واسمحوا لي ان اعرض ، أولا ، مشروع القرار A/43/L.30/Rev.1 و Corr.1 حول التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا . ويشابه مشروع القرار هذا مشروع القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في السنة الماضية تحت نفس العنوان . فبعد ان تعرب الجمعية العامة ، في فقرتي الديباجة عن قلقها ازاء الحالة

الداخلية في جنوب افريقيا واستمرار اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها ضد الدول الافريقية المستقلة واستمرار احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، تؤكد من جديد تاييدها الكامل للأغلبية من شعب جنوب افريقيا في كفاحه لاستئصال الفصل العنصري كلية . وتؤكد من جديد كذلك حق شعب جنوب افريقيا ، بقيادة حركات تحريره الوطني ، في اختيار الوسائل الضرورية لبلوغ هذا الهدف بغية اقامة جنوب افريقيا حرة وديمقراطية وغير مجزأة وغير عنصرية .

وفي الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المنطوق ، تسرد الجمعية العامة قائمة بالمطالب التي ترى أن تنفيذها يهيئ الظروف الملائمة لاجراء مشاورات حرة بين جميع أهالي جنوب افريقيا ، بغرض التفاوض للتوصل الى حل عادل ودائم للنزاع في ذلك البلد . فهذه المفاوضات ، كما أكد العديد من المتكلمين من فوق هذا المنبر ، مطلوبة على نحو عاجل لتهيئة الظروف اللازمة لاقامة جنوب افريقيا حرة وديمقراطية وغير عنصرية . وربما يمكنني ان اضيف ان الحاجة الى ضمان حرية التعبير ، وحرية الصحافة ، وحق الافراد في التجمع السلمي وفي مطالبة الحكومة برفع الظلم عنهم ، هي التي تدعو الى المطالبة بتهيئة الظروف الملائمة لاجراء مشاورات حرة .

وكجزء من التعبير الملموس عن التضامن الدولي مع الكفاح التحرري في جنوب افريقيا ، تناشد الجمعية العامة ، في الفقرتين ٧ و ٩ من المنطوق ، جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، ووسائط الاعلام الجماهيري والسلطات المحلية في المدن وغيرها ، فضلا عن الافراد ، الاسراع في تقديم المزيد من المساعدات السياسية والاقتصادية والتعليمية والقانونية والإنسانية وسائر أشكال الدعم المادي والمالي وأشكال الدعم الأخرى اللازمة لشعب جنوب افريقيا وحركات تحريره ولدول خط المواجهة والدول المستقلة المجاورة الأخرى . وتحثهم بشكل خاص على التبرع بسخاء لصندوق العمل لمقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري (المسمى بصندوق افريقيا) .

ولا شك لدي في ان كل هذه الفقرات تتسق مع آراء الوفود التي شاركت في المناقشة بشأن البند ٣٦ من جدول الاعمال . وينطبق هذا ايضا على مشروع القرار A/43/L.33 و Corr.1 بشأن تطبيق تدابير منسقة وخاضعة للرقابة الصارمة ضد جنوب افريقيا العنصرية ، الذي اود ان اعرضه نيابة عن مقدميه . ان مشروع القرار هذا ، في ضوء التقرير السنوي للجنة الخاصة (A/43/22) ، ولاسيما الفقرات من ١٩١ الى ١٩٤ منه ، وتقرير الامين العام (A/43/786) بشأن "تنفيذ التدابير الوطنية المتخذة ضد جنوب افريقيا" ، يعرب في فقرات ديباجته عن آراء الجمعية العامة بشأن التدابير التي تتخذها الدول فرديا او جماعيا ضد جنوب افريقيا العنصرية . وفي حين ان الكثير من هذه التدابير تستحق كل الشناء ، فاننا نجد انها تتباين في شمولها وفعاليتها ومدى تنفيذها ، مما يتيح لعدد متزايد من الدول استغلال الشفرات القائمة . ومراعاة لذلك ، يحث مشروع القرار جميع الدول التي لم تقم بعد باعتماد تشريعات و/او تدابير مماثلة لغرض جزاءات فعالة على جنوب افريقيا ان تقوم بذلك ريثما يتم فرض جزاءات شاملة والزامية ، وان تتخذ على وجه الخصوص الاجراء المناسب لصالح التدابير المذكورة في الفقرة ١ من المنطوق ، في الفقرات الفرعية من (١) الى (ز) .

وفي الفقرة ٢ من المنطوق تحت الجمعية العامة جميع الدول على ان ترصد بتشدد تنفيذ التدابير المذكورة . وترى ان من الضروري سن التشريعات المناسبة التي تنص على تطبيق عقوبات على من يخالف تلك التدابير من افراد ومؤسسات .

كما أود أن أعرب عن الأمل الوطيد لمقدمي هذا المشروع في أن الدول الأعضاء التي تشعر بأنها لا تستطيع أن تؤيد مطالبتنا بفرض جزاءات إلزامية شاملة ، لأي سبب كان ، يمكنها على الأقل أن تؤيد ثاني أفضل الخيارات ، وهو الجزاءات الانتقائية في المجالات الهامة - وهي جزاءات تفرض من جانب واحد وتنفذ وتنسق على نحو جاد .

وبعد ذلك ، أود أن أعرض مشروع القرار A/43/L.35 و Corr.1 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وفي مشروع القرار تثنى الجمعية العامة على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لما تظلع به من أعمال للوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بتعزيز العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري . وإذ تحيط علما بالتقرير السنوي للجنة الخاصة فإنها تؤيد التوصيات الواردة في الفقرة ١٩٤ ، المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة لعام ١٩٨٩ .

والطلب المالي المتواضع الوارد في الفقرة ٣ من المنطوق هو المبلغ الأدنى الذي يسمح للجنة الخاصة أن تظلع ببرامجها لعام ١٩٨٩ على نحو فعال . ومرة أخرى في هذا العام تسلم اللجنة الخاصة بالحاجة إلى استمرار اجراءات التقشف في منظماتنا ، وبالتالي فإنها تطلب مبلغ ٤٠٠ ألف دولار فحسب ، وهو تقريبا نفس المبلغ الذي تم التصويت عليه في العام الماضي . والزيادة المحدودة التي تقل عن ٣ في المائة لا تأخذ في الاعتبار حتى عوامل التضخم .

واسمحوا لي أن أعلن بوضوح أن هذا المبلغ المتواضع لعام ١٩٨٩ ، لا ينبغي أن يفسر بأي حال من الأحوال على أنه يوضح اتجاهها نحو تقليص أنشطتنا . بل على العكس من ذلك ، إنه مثال على المسؤولية المالية الحسيفة التي تشعر بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وفي عام ١٩٨٩ ، فإننا نخطط لتنفيذ برامجنا بفاعلية ، واختيار أولوياتنا بغية الاستفادة إلى أقصى درجة من مواردنا ، وزيادة الضغط وتعبئة العالم ضد الفصل العنصري .

وفي مشروع القرار تطلب الجمعية العامة من الحكومات والمنظمات تقديم المساعدة المالية وغيرها من المساعدات للمشاريع الخاصة التي تظلع بها اللجنة الخاصة ، وتقديم تبرعات سخية للصندوق الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصري .

وأخيرا ، تناشد الجمعية العامة جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والافراد ، التعاون مع مركز مناهضة الفصل العنصري ، وإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة ، في أنشطتها المناهضة للفصل العنصري ، وبوجه خاص في نشر المعلومات عن الحالة المتدهورة في جنوب افريقيا بغية تخفيف آثار القيود المفروضة على الصحافة في جنوب افريقيا ، ولمواجهة الدعاية التي تقوم بها جنوب افريقيا مواجهة فعالة .

وختاما ، أود أيضا أن أعرض مشروع A/43/L.36 و Corr.1 ، الخاص بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وفحوى هذا المشروع تنبع من الوثيقة الختامية لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيقوسيا ، قبرص ، في الفترة من ٥ الى ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، ومن الاستنتاجات الواردة في التقرير السنوي للجنة الخاصة ، ولاسيما الجزء المتعلق باستعراض التطورات الجارية في جنوب افريقيا ، والنتائج والتوصيات الواردة في التقرير . وفي هذا المشروع تعرب الجمعية العامة عن شديد القلق إزاء القمع المتصاعد الذي يمارس ضد مناهضي الفصل العنصري والعدوان المتواصل الذي يقوم به النظام ضد دول خط المواجهة ونتائجه المدمرة ، كما تعرب عن سخطها لاستمرار جنوب افريقيا في عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . وتشير الجمعية العامة الى ضرورة مناقشة الحالة الحرجة والمتدهورة في جنوب افريقيا ، بل وفي منطقة الجنوب الافريقي دون الاقليمية ، بغية الانهاء السلمي للفصل العنصري الذي يعد السبب الجذري للمشاكل في تلك المنطقة دون الاقليمية .

وإزاء تلك الخلفية ، تقرر الجمعية العامة ، في الفقرة ١ من المنطوق ، عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي قبل انعقاد دورتها الرابعة والاربعين ، وذلك في موعد يحدده الأمين العام بالتشاور مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

وما من شك لدي في أن هذه الفقرات تتسق مع آراء العدد الكبير من الوفود التي شاركت في المناقشة ، واعتقد أنها تعبر عن توافق الآراء في هذه القاعة .
وأخيرا ، فإنني أعبر بالنيابة عن مقدمي المشروع ، عن الأمل في أن تعتمد مشاريع القرارات الأربعة التي عرضتها للتو بالإجماع ، بل وأن تسهم الدول الأعضاء ، في تنفيذها الحقيقي لأحكام مشاريع القرارات ، بمبادرة وحماس في كفالة الوفاء بولاية اللجنة الخاصة . وكما أعلن السيد جوزيف غاربا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في خطابه أمام الجمعية :

"علينا أن نتذكر أن مصير الملايين من السود والبيض في جنوب افريقيا

يرتهن بأعمالنا وتصويتنا" . (A/43/PV.60 ، ص ١٧)

وبالتالي أطالب الدول الأعضاء أن تصوت لصالح هذه المشاريع .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل غانا

الذي يرغب في عرض مشروع القرار A/43/L.31 و Corr.1 ، المعنون "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" ، ومشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 ، المعنون "فرض جزاءات شاملة والزامية على النظام العنصري في جنوب افريقيا" .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ويسعدني

أن أعرض على الجمعية العامة مشروعين من مشاريع القرارات العشرة المتصلة بالبند ٣٦ من جدول الأعمال ، المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" . ومشروع القرارين هما A/43/L.31 و Corr.1 و A/43/L.32 و Corr.1 ، وعنوانهما على التوالي ، "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" ، و "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على النظام العنصري في جنوب افريقيا" . وفي A/43/L.31/Corr.1 هناك قائمة مستكملة لمقدمي هذا المشروع ، كما أن قائمة مقدمي مشروع القرار A/43/L.32 موجودة في A/43/L.32/Corr.1 .

وبالإضافة الى ذلك ، أود أن أعلن أن البلدان التالية أسماؤها قد انضمت الى

مقدمي مشروع القرار A/43/L.31 و Corr.1 : ترينيداد وتوباغو ، والصومال ،

والفلبين . كما انضم البلدان التاليان الى مقدمي مشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصومال . وفي مشروع القرار A/43/L.31 و Corr.1 ، وهو مشروع قرار جديد ، تحث الجمعية العامة بقوة الدول التي تنتهك بصورة مباشرة أو غير مباشرة حظر توريد الاسلحة وتواصل تعاونها مع جنوب افريقيا في الميادين العسكرية والنووية وميداني الاستخبارات العسكرية والتكنولوجيا ، أن تنهي تلك الاعمال على الفور . كما تحث الجمعية مجلس الامن على النظر في اتخاذ خطوات فورية لضمان التنفيذ الدقيق والكامل لحظر توريد الاسلحة الذي فرضه المجلس في القرار ٤١٨ (١٩٧٧) ، والقيام برصده على نحو فعال ، وتطلب الى اللجنة الخاصة إبقاء المسألة قيد الاستعراض المستمر ، وتقديم تقارير في هذا الشأن الى الجمعية العامة ومجلس الامن حسب الاقتضاء .

ويعتبر مشروعاً القرارين ضروريين بسبب الحالة المتردية في جنوب افريقيا . فعلى الرغم من النداءات العديدة التي وجهت الى جنوب افريقيا في السنوات السابقة ظل النظام العنصري متشدداً ومتحدياً . بل أن ذلك النظام زاد من قمعه للمنظمات والافراد المناهضين للفصل العنصري ، وفرض رقابة صارمة على الإعلام ، واحتجز وسجن ، بل وأعدم خصومه السياسيين ، وقام بشكل عام باتخاذ تدابير لتعزيز نظام الفصل العنصري .

والعامل الاساسي في تلك التدابير هو القدرة العسكرية لجنوب افريقيا ، التي تستخدم بالكامل لسحق المعارضة الداخلية وإخماد صوتها ولارتكاب أعمال العدوان ضد الدول المجاورة . وما كانت القدرة العسكرية لجنوب افريقيا لتصل بالطبع الى ذروتها وغطرتها الحالية لولا التعاون الذي حصلت عليه ولاتزال تحصل عليه من الخارج ، رغم الحظر الذي فرضه مجلس الامن على توريد الاسلحة اليها . وهناك حاجة بالتالي الى التعامل على نحو عاجل مع هذه الحالة غير المقبولة والمنذرة بالخطر .

بالإضافة الى ذلك فإن الاغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي مازالت على اقتناعها بأن النظام العنصري ينبغي عزله سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، باعتبار ذلك أفضل وسيلة ملمية لممارسة أقصى ضغط على جنوب افريقيا لوضع نهاية سريعة لنظام الفصل العنصري . وهذا الرأي أعربت عنه وفود عديدة وبصورة متكررة ، ولا بد بالتالي أن يتناوله أي قرار تتخذه الجمعية العامة .

وبموجب مشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 المعنون "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا" ، فإن الجمعية العامة تعيد تأكيد أن الفصل العنصري جريمة في حق الانسانية وتهديد للسلم والامن الدوليين ، وأن على عاتق الامم المتحدة مسؤولية رئيسية للمساعدة في الجهود الرامية الى القضاء عليه دون مزيد من الإبطاء ، وتشجع الدول التي لم تنضم بعد الى الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية على أن تفعل ذلك ، وتطلب الى جميع الدول أن تدعم عمل اللجنة الخاصة لمناهضة التمييز العنصري في الالعاب الرياضية . وكذلك تطلب الجمعية العامة الى جميع الدول التي زادت تجارتها مع جنوب افريقيا أن تقطع علاقاتها التجارية مع نظام الحكم العنصري .

ولب مشروع القرار هو أن الجمعية العامة تقرر به مرة أخرى أن قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات شاملة وإلزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو أنسب السبل الفعالة والسلمية لإنهاء الفصل العنصري ، وبناء على ذلك فإنها تطلب على وجه الاستعجال أن يتخذ مجلس الأمن اجراءات فورية بموجب ذلك الفصل من الميثاق ، بينما تطلب الى الحكومات التي تعارض تطبيق جزاءات شاملة وإلزامية إعادة تقييم سياساتها .

وفي هذا الصدد تناشد الجمعية العامة حكومتي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية أن تتعاونوا مع المجتمع الدولي في فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا كوسيلة لتحقيق تغير ملموس في ذلك البلد . وأخيرا ، تحت الجمعية العامة مجلس الأمن على تعزيز الحظر الإلزامي لتوريد الاسلحة المفروض بموجب قراره ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ و ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، من أجل إنهاء الانتهاكات المستمرة لحظر توريد الاسلحة .

وكما سبق أن أشرت ، فإن مشروع القرار A/43/L.31 و Corr.1 المعنون "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" ، مشروع قرار جديد يقدم هذا العام في إطار البند ٣٦ من جدول الاعمال . وقد رأت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تقديم مشروع القرار هذا مناسب بسبب مخاوف اللجنة المتنامية إزاء التعاون المتزايد من جانب بلدان معينة مع نظام جنوب افريقيا العنصري في المجال العسكري .

وبالنظر الى أهمية قضية الفصل العنصري الذي وصف بأنه جريمة في حق الانسانية ، والى الحالة المتردية بصورة مطردة في جنوب افريقيا ذاتها وفي منطقة الجنوب الافريقي دون الاقليمية بوجه عام نتيجة لهذا النظام السياسي البغيض ، أود ، باسم مقدمي مشروع القرارين ، أن اغتنم هذه الفرصة لاناشد جميع الوفود أن تؤيد كل التأييد هذين المشروعين وجميع مشاريع القرارات الاخرى المتعلقة بالبند ٣٦ من جدول الاعمال . فمن الضروري في هذا الوقت أن توضح الجمعية العامة على نحو قاطع للنظام العنصري في جنوب افريقيا أنها لن تسكت بعد الآن على نظام الفصل العنصري المفروض .

والواقع أن نظام الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، ولا بد من اجتثاثه من جذوره .
ولا يجوز للوفود أن تنخدع بالاصلاحات الجزئية الزائفة للنظام العنصري في بريتوريا ،
التي لا يقصد بها سوى ترسيخ ذلك النظام الشرير ، نظام الفصل العنصري ، حتى يصبح
القضاء عليه أكثر صعوبة على المجتمع الدولي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل السودان
الذي يرغب في عرض مشروع القرار A/43/L.34 و Corr.1 . المعنون "العلاقات بين جنوب
افريقيا واسرائيل" .

السيد ادريسي (السودان) : يسر وفد بلادي أن يشارك في تقديم مشاريع
القرارات الخاصة بمناهضة ومخاربة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة افريقيا
في جنوب افريقيا ، وهي مشاريع معروفة من قبل المجموعة الافريقية التي قامت
باعتقادها ، والتي أعدتها لجنة الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، بعد مشاورات
واسعة ومكثفة فيما بين المجموعات المختلفة .

ومشروع القرار الذي نقدمه الآن هو المشروع الوارد في الوثيقة A/43/L.34
و Corr.1 والخاص بالعلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل ، وهي علاقات خطيرة وهامة ،
لانها تعتبر إحدى الحلقات الرئيسية التي يحاول نظام بريتوريا عن طريقها الاستمرار
في تجاهل الارادة السياسية الدولية وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، والتغلب
على سياسات الحظر المفروضة عليه والحصار المضروب عليه أيضا ، تفاديا للضغط
الدولية لإرغامه على التخلي عن هذه السياسات العنصرية .

وهذه العلاقات الواسعة بين اسرائيل وجنوب افريقيا تغطي جوانب كثيرة وهامة
مثل الجانب العسكري والامن والاستخباري ، فضلا عن الجوانب الاقتصادية والتجارية
والشكافية . ولقد عبرت كل حركات التحرير الافريقية عن قلقها وانزعاجها لتنامي هذه
العلاقات ، وبخاصة مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا والمؤتمر الوطني الافريقي
والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وذلك في مناسبات كثيرة وتقارير
مختلفة .

ورغم أن لجنة مناهضة الفصل العنصري ، قد عبرت عن ترحيبها بقرار الحكومة الاسرائيلية القاضي بتقليص علاقاتها مع جنوب افريقيا ، إلا أن اللجنة قامت في ذلك الحين بتسجيل بعض ملاحظاتها على هذا القرار مثل لغته الغموض ، والشفرات الكثيرة الواضحة فيه فضلا عن أن القرار حينما اتخذ كان مقصودا به مخاطبة جهات أمريكية معينة ، وليس استجابة لقرارات هذه الجمعية الموقرة ، وعلى وجه الخصوص قرارات مناهضة ومحاربة الفصل العنصري .

ولقد أكد تقرير لجنة الفصل العنصري ومرفقاته ، المقدم لهذه الدورة في الوثيقة A/43/22-S/20248 بتاريخ ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ إنه رغم هذا القرار الاسرائيلي فإن هذه العلاقات مازالت مستمرة وفي زيادة حسب المعلومات التي توفرت خلال العام الماضي ، رغما عن السرية المبالغ فيها والمضروبة على هذه العلاقات العضوية بين البلدين . حيث يؤكد تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري هذه الحقيقة بأقوال صادرة من الحكومة الاسرائيلية نفسها بأن هذه العلاقات "لن تتغير في الواقع" . (A/43/22 ، المرفق الاول ، الفقرة ٤) .

وتؤكد الفقرة ذاتها أن العقود العسكرية بين البلدين "لن تنقضي إلا في أواخر التسعينات" .. وإن حكومة جنوب افريقيا تعاقدت مع كل العمال والمهندسين الاسرائيليين الذين كانوا يعملون في مشروع الطائرة الاسرائيلية المقاتلة لا في بعد إلغائه فضلا عن مجموعة من المهندسين الاسرائيليين الذين يعملون في مشروع برنامج تطوير تشيتاه (Cheetah) بجوهانسبرغ منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

وتؤكد تقارير موثوق بها أن التعاون المكثف كان على مستوى المستشاريين العسكريين في الحرب الاخيرة ضد أنغولا ، حيث بلغ عدد الفنيين الاسرائيليين نحو ٦٠٠ فني ، وهذا التعاون يتضح أيضا في زيادة الدفاع الاسرائيلي شارون لاقليم ناميبيا المحتل في عام ١٩٧٦ .

كما يؤكد تقرير الفصل العنصري أن جملة المبيعات الحربية الاسرائيلية لجنوب افريقيا بلغت ١٠ في المائة من جملة صادراتها العسكرية .

وانطلاقاً من هذه الحقائق فقد ركز مشروع القرار A/43/L.34 على دعوة اسرائيل للتعهد بقرارات الجمعية العامة بوقف كل أشكال التعاون العسكري والنووي والاقتصادي والاستخباري ، خاصة عقودها الطويلة الأجل . كما يطلب مشروع القرار من لجنة مناهضة الفصل العنصري مواصلة رصد العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا وتقديم تقرير حولها .

ولقد قامت الدول الآتية بتبني مشروع القرار A/43/L.34 و Corr.1 : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، البانيا ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، زامبيا ، زيمبابوي ، السودان ، الصومال ، غانا ، كوبا ، الكونغو ، كينيا ، ليبيريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، منغوليا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، الهند .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل زائير

الذي يرغب في عرض مشروع القرار A/43/L.37 و Corr.1 المعنون "نشر المعلومات ضد سياسات الفصل العنصري التي يتبعها نظام الحكم العنصري لجنوب افريقيا" .

السيد باغبيني أدويتو نزينغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : إن مشروع القرار المعنون "نشر المعلومات ضد سياسات الفصل العنصري التي يتبعها نظام الحكم العنصري لجنوب افريقيا" الوارد في الوثيقة A/43/L.37 شارك في تقديمه ٣٣ بلداً ، من بينها ترينيداد وتوباغو وزائير والغلبين التي ينبغي اضافة اسمائها الى قائمة مقدمي مشروع القرار . وهذا المشروع يتماشى مع الصلاحيات الواردة في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٥٠/٢٢ (حاء) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ وقرار الجمعية العامة ١٨٣/٢٣ المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ اللذين رجت فيهما من الأمين العام الاضطلاع ، بالتعاون مع الدول الاعضاء ، ببرنامج اذاعات منظم يوجه الى جنوب افريقيا .

والواقع إنه وفقا للدور الرئيسي الذي تطلع به الامم المتحدة ووكالاتها المتخمة في نشر المعلومات ضد الفصل العنصري ، وتوسيع وتكثيف أنشطتها لتعبئة الرأي العام العالمي ضد نظام الفصل العنصري البغيض في الجنوب الافريقي يسمى مشروع القرار A/43/L.37 الى إعلان الرأي العام بشأن أعمال القمع الوحشية وعمليات الإعدام شنقا الشريفة التي تنتهك القوانين وتتجاهل احترام القيم الانسانية ، ويرتكبها نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

فمنذ عام ١٩٨٣ ، قام نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا باعدام ٦٢٨ من السجناء ، غالبيتهم من السود .

ويوم الخميس الماضي ، الموافق ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أُعدم خمسة من السجناء شنقا فوصل عدد السجناء الذين أُعدموا هذا العام الى ١١٥ شخصا ، منهم ٧٩ من السود و ٣٣ مختلطو الجنس و ٣٣ فقط من البيض .

وهذه الفظائع تدل على الطابع الوحشي الذي يتسم به نظام الاقلية العنصرية ، الذي يقوم تدريجيا بالقضاء على الجنس الاسود في جنوب افريقيا دون عقاب . والجرائم التي يرتكبها نظام الاقلية العنصرية يتراوح بين إلقاء القبض التعسفي والإعدام شنقا والتعذيب والإيذاء البدني والمعاملة غير الانسانية التي يوقعها باستمرار على السكان السود في جنوب افريقيا .

وحتى يمنع النظام الرأي العام الدولي من أن يتابع عن كثب ممارسته القمعية ، أنشأ نظاما تعسفا يسمى حالة الطوارئ ، بالإضافة الى فرض الرقابة على الصحف ، كي يمنع العالم الخارجي من أن يعلم شيئا عن قائمة الجرائم المرتكبة في داخل البلاد .

ثم ينقل النظام النزاع الداخلي الدائر هناك الى خارج حدوده ، فيرتكب أعمال عدوان عسكرية وزعزعة استقرار عديدة ضد دول خط المواجهة وغيرها من دول المنطقة .

(السيد باغبيني أدبييتو
نزينغيا ، زاشير)

ويشعر المجتمع الدولي بالانزعاج إزاء التخفيض المزمع في هيكل قسم برامج مناهضة الفصل العنصري التابع لإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة . ويساوره القلق بشأن التخفيض المتواصل عبر السنين في ناتج البرامج التي ترمي إلى فصح ممارسات الفصل العنصري . ويشق عليه ما سوف يسفر عنه اقتراح إدارة شؤون الإعلام بإجراء المزيد من التخفيض في البرامج الإذاعية الموجهة إلى الشعب في جنوب افريقيا وناميبيا في هذه الفترة الحاسمة التي يزيد فيها النظام العنصري حملته الإعلامية التضييلية وتعتيمه على وسائط الإعلام .

ووفقا لما ورد في مشروع القرار A/43/L.37 و Corr.1 فإن الجمعية العامة إذ تأخذ بعين الاعتبار أن الأمين العام قد استحدث برامج إذاعية بالتعاون مع الدول الأعضاء التي يمكن سماع إذاعاتها في الجنوب الافريقي باللغات الرئيسية المحكية في جنوب افريقيا وهي الإنكليزية والافريكانية والسيوتو والستوانا والزوسا والزولو ، تحث الأمين العام على تكثيف هذه الإذاعات المسموعة وزيادتها وتوسيعها فضلا عن إنتاج مواد سمعية بصرية والحفاظ على المعالم والخصائص اللغوية المتفردة لهذه البرامج ، وتناشد جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة أن تتعاون مع الأمين العام لضمان أوسع نشر ممكن للمعلومات ضد الفصل العنصري ولا سيما هذه البرامج الإذاعية .

هذا هو الهدف من مشروع القرار A/43/L.37 و Corr.1 وآمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بالاجماع حتى تعبر عن تضامن جميع الدول الاعضاء مع الشعب الاسود المقهور في جنوب افريقيا ، وبذلك يكتسب هذا التضامن أهميته الإنسانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

السويد ليتولى عرض مشروع القرار A/43/L.38 "صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا" ومشروع القرار A/43/L.42 "إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" .

السيد الياسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفنسي أن أعرض أولاً مشروع القرار A/43/L.38 المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا الذي قدمته هذا العام ٤٠ دولة عضوا .

لقد أنشئ هذا الصندوق الاستئماني منذ أكثر من ٢٠ عاما ، وهدفه إنساني فسي المقام الاول ، وهو تقديم المساعدة القانونية لمن يتعرضون للاضطهاد بسبب معارضتهم للفصل العنصري . وهذا الصندوق شهادة واضحة على أن الأمم المتحدة والدول الاعضاء فيها تؤيد النضال ضد الفصل العنصري ليس بالكلمات فقط ولكن بالافعال أيضا . فمنذ عام ١٩٦٥ أسهم الصندوق بما يزيد على ٢٠ مليونا من الدولارات لمساعدة الالاف ممن تعرضوا للاضطهاد بموجب التشريعات القمعية للفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا .

وقد أظهرت المناقشة التي دارت في الجمعية العامة هذا الاسبوع ما نشعر به من قلق مشترك وشديد إزاء القمع الذي لم يسبق له مثيل في جنوب افريقيا وناميبيا لمعارضتي نظام الفصل العنصري ، ومن بينهم زعماء المنظمات الجماهيرية السياسية الديمقراطية غير العنصرية ، وأعضاء النقابات العمالية ، وزعماء المجتمع والكنائس والطلاب . وفي تقرير الامين العام بشأن الصندوق (A/43/682) نجد مؤشرات عديدة تبيّن نطاق هذا القمع وعمقه .

وعلى الرغم من القيود الشديدة التي فرضت على المحاكم تمكن المحامون ممن تقديم عون ملموس للمعتقلين السياسيين في ناميبيا وفي جنوب افريقيا . وقد أفرج في العديد من الحالات في هذا العام عن المعتقلين وخفضت الاحكام الصادرة على بعضهم وسمح لاقربائهم بالاتصال بهم ، وذلك بفضل المساعدة القانونية التي وفرت عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني . وكانت هناك أهمية حاسمة للدعم الذي يقدمه الصندوق للتحركات المدنية التي تتصدى لقوانين الفصل العنصري ولما يوفره من مساعدة إنسانية في هذه الحالات . ومثل هذه التحركات حيوية في الدفاع عن حقوق الإنسان الاساسية ، كما أنها تخدم قضية القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا .

وفي غضون الأشهر القليلة المتصرمة تلقى الصندوق الاستثماري تقارير عديدة عن الحاجة الماسة إلى المزيد من الأموال . وليس بوسع الوكالات المعنية بهذا العمل أن تفي بالتكاليف الباهظة لدعم العدد المتزايد على نحو خطير من الحالات . ولذلك فإننا ندعو بقوة في مشروع القرار إلى تقديم تبرعات سخية ومتزايدة إلى الصندوق الاستثماري ، وإلى الوكالات الطوعية . ونعرب عن تقديرنا للحكومات والمنظمات التي أسهمت في تحقيق هذه الأهداف . وبومفي رئيسيا للجنة الأمناء فإنني أعلن امتناني للعدد الكبير من الحكومات التي أسهمت في الصندوق وأناشد الحكومات التي لم تسهم بعد أن تنضم إلى هذه الجهود القيمة . ولا يسعني إلا أن أشير إلى أن أربع حكومات أسهمت بما يزيد على ٧٥ في المائة من ميزانية الصندوق ، وأملني وطيد في أن البلدان الصناعية على وجه الخصوص سيكون في مقدورها أن تسهم في الصندوق أو أن تزيد من مساهماتها فيه . وآمل أيضا أن يظهر أثر العديد من البيانات البليغة التي أدلى بها من فوق هذا المنبر وفي أماكن أخرى لمناهضة الفصل العنصري وتأييد التضامن مع ضحايا المعتقلين والسجناء ، في زيادة التبرعات للصندوق الاستثماري .

وأود بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/43/L.38 أن أعرب عن أملني في أن تعتمد الجمعية العامة ، في هذا العام ، كما كان الحال في العام الماضي ، مشروع القرار دون تصويت .

وانتقل الآن إلى مشروع القرار A/43/L.42 "إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" . في السنوات الخمس الأخيرة قدم نص مماثل كان نتيجة لجهد مشترك قام به بعض البلدان ومن بينها بلدان الشمال الأوروبي وعدد من البلدان الأفريقية بهدف الحصول على أوسع نطاق ممكن من تأييد المجتمع الدولي بشأن طرق ووسائل اقناع جنوب أفريقيا في نهاية المطاف بضرورة إلغاء نظام الفصل العنصري .

ويؤكد مشروع القرار المسؤولية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تنسيق وتعزيز الضغط على جنوب أفريقيا كوسيلة لتحقيق الإلغاء الفوري للفصل العنصري بالوسائل السلمية . ويحث مجلس الأمن على أن ينظر دون إبطاء في اعتماد جزاءات إلزامية فعّالة ضد جنوب أفريقيا .

كما يعترف مشروع القرار بالحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة للشعب المقهور في جنوب افريقيا وللدول المجاورة . ويظهر هذا في النداءات الموجهة لزيادة المساعدة الإنسانية القانونية والتعليمية التي تقدم لضحايا الفصل العنصري ، بالإضافة إلى المساعدة التي تقدم لدول خط المواجهة ولمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الإفريقي .

ولئن كنا نؤيد بصفة مستمرة فرض جزاءات إلزامية فعالة من جانب مجلس الأمن ، فإن مشروع القرار يتضمن - إلى أن يتحقق فرض هذه الجزاءات - نداءات بزيادة الضغط على نظام الفصل العنصري عن طريق تنفيذ عدد كبير من التدابير الطوعية الواردة في الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار .

وقد قدمت النص الحالي مجموعة واسعة من البلدان وهي : استراليا وأنغولا وايرلندا وايسلندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والدانمرك وزامبيا وزمبابوي والسويد وغانا وفنلندا ومدغشقر ومصر والنرويج والنمسا ونيجيريا ونيوزيلندا والهند واليونان . وبالإضافة إلى ذلك انضمت إلينا في المشاركة في تقديم مشروع القرار الدول الآتية : ترينيداد وتوباغو والجمهورية العربية الليبية والسنغال والصومال والغلبين .

وفي ضوء الحاجة الواضحة للعمل الدولي المشترك نحث الآن جميع الدول الأعضاء على تأييد الأمانى العادلة لشعب جنوب افريقيا ، وذلك بالتصويت بتأييد مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : والآن أعطي الكلمة لممثلة

الكويت لعرض مشروع القرار A/43/L.41 ، "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" .

السيدة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرف الكوييت

ان تنضم إلى المتكلمين السابقين في عرض مشاريع القرارات بشأن البند ٣٦ من جدول الأعمال "سياسة الغمل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" . ويسر وفدي أن يعرض مشروع القرار A/43/L.41 ، "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" ، المعروض على الجمعية الآن . وقد شارك في تقديم مشروع القرار جميع الأعضاء في الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا : اندونيسيا ، الجزائر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، كوبا ، الكويت ، النرويج ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا . وقد انضمت الدول التالية إلى الفريق في تقديم مشروع القرار : البانيا ، انتيغوا وبربودا ، أنغولا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، ترينيداد وتوباغو ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية العربية السورية ، السنغال ، الصومال ، فنزويلا ، منغوليا .

ومما يذكر أن الفريق الحكومي الدولي كان قد أنشئ في أعقاب اتخاذ القرار ٢٥/٤١ واو الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . ووفقا لذلك القرار ، قدم الفريق أول تقرير له للجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ، وبعد ذلك اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٣/٤٢ واو بشأن الحظر النفطي على جنوب افريقيا ، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل ٤ أصوات مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت . ونأمل في هذا العام أيضا الإبقاء على هذا التأييد الساحق إن لم نزد عليه .

ومشروع القرار المعروف على الجمعية العامة مماثل في جوهره لمشروع القرار ٢٣/٤٢ واو . وهناك بعض التغييرات التحريرية الطفيفة ، وكذلك هناك بعض الإضافات الهامة نتيجة لتجربة الفريق التي بلغت عامين . وفي القرار ٢٣/٤٢ واو ، حُث مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات دون مزيد من الإبطاء لغرض حظر إلزامي على توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا وكذلك على توريد المعدات والتكنولوجيا إلى صناعها النفطية ومشاريعها الخاصة بإسالة الفحم . وتتضمن الفقرة ٢ من مشروع القرار A/43/L.41 عنصرين إضافيين للحظر ، هما التمويل والاستثمار .

وقد أورد قرار العام الماضي مجموعة من التدابير لتوسيع نطاق الحظر . وقد استبقيت هذه العناصر في مشروع القرار A/43/L.41 . وعلى سبيل المثال ، نطلب في الفقرة ٣ (ط) ، كما فعلنا في العام الماضي ، إلى حين صدور قرار من مجلس الأمن ، أن تفرض جميع الدول عقوبات على الشركات والافراد الذين تورطوا في انتهاك الحظر النفطي ، وأضفنا إلى النص هذا العام ما يلي :

"والإعلان عن حالات الملاحقة التي تمت بنجاح طبقا لقوانينها

الوطنية" . (A/43/L.41 ، الفقرة ٣ (ط))

وفي الفقرة الفرعية (ي) من نفس الفقرة ، نطلب ، كما فعلنا في العام الماضي ، أن تقوم جميع الدول ، إلى حين صدور قرار من مجلس الأمن ، بجمع وتبادل ونشر المعلومات المتعلقة بانتهاكات الحظر النفطي ، وإلى هذا النص أضفنا هذا العام ما يلي :

"والتي تشمل طرق ووسائل منع هذه الانتهاكات واتخاذ تدابير منسقة ضد

مرتكبيها" . (الفقرة ٣ (ي))

وتنص الفقرة ٤ من المنطوق على أن الجمعية العامة :

"تقرر أن تعقد في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٩ جلسات استماع ينظمها

الفريق الحكومي الدولي ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل

العنصري ، بشأن تعزيز الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" . (الفقرة ٤)

ونحن موقنون بأنه يمكن ، عن طريق عقد جلسات استماع باشتراك الخبراء والأشخاص البارزين في هذا المجال ، تمهيد السبيل لكي يتخذ المجتمع الدولي إجراء هادفاً ضد جنوب افريقيا .

وبالإضافة إلى تنظيم جلسات الاستماع طُلب إلى الفريق الحكومي الدولي أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ، يتضمن اقتراحات لتعزيز آلية رصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا .

ومشروع القرار المعروف على الجمعية العامة هو عنصر هام في الجهود الدولية للمساعدة على القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض بالوسائل السلمية . فسيادة النفط الدولي ، وخاصة عن طريق جزاءات إلزامية شاملة هادفة ، هي الوسيلة السلمية الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي لمساعدة النضال العادل للأغلبية الوطنية في جنوب افريقيا . ويرى مقدمو مشروع القرار أن للحظر النفطي الفعّال قدرة كبيرة على النجاح . ولنضع في اعتبارنا أن النفط هو السلعة الأساسية الاستراتيجية الوحيدة تقريبا التي تفتقر جنوب افريقيا إلى الاكتفاء الذاتي فيها . ومن شأن هذا الحظر أن يبعث برسالة المجتمع الدولي إلى بريتوريا بأنه لن يسمح بالفصل العنصري . ويتمين على بريتوريا أن تقرر قريباً إما أن تنضم إلى المجتمع الدولي في القضاء سلمياً على الفصل العنصري أو أن تظل منبوذة دولياً وتواجه المزيد من العقوبات الدولية . ومن طرق إرسال رسالتنا إلى بريتوريا أن نعتد مشاريع القرارات في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال بأغلبية ساحقة ، إن لم يكن بالاجماع .

السيدة شوربي (تريينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير مرة أخرى ، نيابة عن حكومة وشعب تريينيداد وتوباغو ، عن مواساتنا لحكومتنا وشعبي بنغلاديش والهند على ما أصاب البلدين من خسارة في الأرواح وأضرار جسيمة .

تجتمع الجمعية العامة مرة أخرى للنظر في الحالة المتدهورة في جنوب افريقيا والتحديات التي من الصعب ، ولكن ليس من المستحيل ، التغلب عليها ، التي تواجهها كل من الاغلبية المقهورة في ذلك البلد والمجتمع الدولي عموما في نضالهما المشترك ضد الفصل المنصري* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دلاميبي (سوازيلند) .

وفي السنة الماضية شهدنا التصعيد المستمر من جانب نظام بريتوريا للتدابير التعسفية والوحشية ، الرامية إلى القضاء على كل معارضة لنظام الفصل العنصري البغيض والمزيد من استعباد الغالبية السوداء من السكان . وتحقيقا لهذا الهدف ، أعطت جنوب افريقيا سلطات قمعية واسعة النطاق لقوات أمنها . وفي ظل حالة الطوارئ التي طال أمدها ، اعتبر مختلف أشكال النشاط السياسي المشروع أعمالا إجرامية ؛ بينما ارتكبت أعمال القتل والاحتجاز دون محاكمة للرجال والنساء والاطفال ، وتعرض السجناء والمعتقلين للتعذيب ؛ وفرضت السيطرة والرقابة المشددة على وسائل الإعلام المحلية والاجنبية ، مما حال بينها وبين كشف النقاب عن الاعمال المشينة وغير الإنسانية التي ترتكب ضد الغالبية غير البيضاء .

ولا يزال نظام بريتوريا يصب جام غضبه على المنظمات المناهضة للفصل العنصري والافراد الذين يعبرون بالوسائل السلمية عن معارضتهم لهذا النظام البغيض . وفي هذه السنة فرضت قيود صارمة ترقى إلى الحظر الحقيقي على ١٧ منظمة مناهضة للفصل العنصري ، وعلى ١٨ فردا وعلى مجلس اتحاد عمال جنوب افريقيا ، وهو أكبر اتحاد نقابي في جنوب افريقيا . ومما يشير قلقنا البالغ أيضا التعديلات القاسية التي أدخلت في أيلول/سبتمبر من هذا العام على قانون علاقات العمل ، التي تهدف ، في جملة أمور ، إلى الحد من قدرة العمال السود على الإضراب وتنظيم اعتصامات على سبيل التضامن ، والذي يسمح بفرض غرامات بسبب الخسائر التي تلحق بالإنتاج أثناء الإضراب . وينبغي أن يتضح بجلء للجميع أن النظام في حربه غير المعلنة على غالبية السكان في جنوب افريقيا ، سيستخدم كل الوسائل المتاحة ولن يتورع عن أعمال الإرهاب سرا وعلانية لكفالة استمرار بقاء ذلك النظام الاثم ، وهو النظام الذي أعلن المجتمع الدولي أنه جريمة ضد الإنسانية . وقد تأكدت تلك الحقيقة المؤسفة بقوة في بداية هذه السنة باغتيال أو إصابة بعض الاعضاء البارزين في المجلس الوطني الإفريقي والمنظمات المناهضة للفصل العنصري داخل وخارج الجنوب الإفريقي . وتدين ترينيداد وتوباغو بقوة هذه الاعمال الوحشية الإرهابية التي تقوم بها الدولة ، والتي تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

لا شك أنه من دواعي السخرية أن بريتوريا وهي تقوم بالاعتداء المستمر على الحقوق غير القابلة للتصرف والحريات الأساسية لغالبية سكان جنوب افريقيا ، لا تزال تصر دون جدوى على تصوير نفسها على أنها راغبة في إجراء الإصلاح وتسمى إلى تحقيق الخير للبلد . ولو أن محاولاتها للتمويه على أفعالها الإجرامية كانت أقل مأساوية وخطورة ، ولو أن تكلفة جهازها الدعائي كانت أقل ضخامة لكان من الممكن صرف النظر عن هذه المكائد باعتبارها محاولات يائسة وغير مجدية في آن واحد ، يقوم بها نظام منبوذ دوليا سعيا وراء الشرعية الوطنية والدولية . ولكن الحقيقة أن المؤيدين المصادقين للكفاح ضد الفصل العنصري يواجهون دائما استعدادا من جانب المتعاونين مع جنوب افريقيا ، سواء كانوا تابعين للحكومات أو من القطاع الخاص ، لاستخدام ما يسمى بـ بواد الإصلاح كذريعة لاستمرار ارتباطهم المتزايد بالفصل العنصري . ولهذا السبب ، رحبت ترينيداد وتوباغو بالرفض العاجل الذي لا لبس فيه من جانب منظمنا للانتخابات البلدية الزائفة التي جرت في جنوب افريقيا في تشرين الاول/اكتوبر من هذه السنة . وقد اعترفت الجمعية بالطابع العنصري لهذه الانتخابات البلدية وبأنها :

"... مناورات مأكرة يقوم بها نظام الاقلية العنصرية في جنوب

افريقيا ليزيد ترسيخ حكم الاقلية البيضاء وترسيخ الفصل العنصري" . (القرار

١٣/٤٢ ، الفقرة ٢)

ومن المؤسف ألا يعتمد قرار كهذا بتوافق الآراء ، حتى نتفادى إرسال إشارات مشوشة إلى نظام الفصل العنصري .

ورغم سعي بريتوريا لخداع المجتمع الدولي حتى يتصور أن هناك تقييسات مضمونية تجري في جنوب افريقيا ، من الواضح تماما أن ركائز نظام الفصل العنصري لا تزال راسخة ولا يزال هذا النظام يتحكم في الحياة اليومية لملايين السكان في جنوب افريقيا . ووفقا للتقرير الحالي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فإن من بين هذه الركائز قانون مناطق التجمعات ، الذي ينص على الترحيل الإجباري للسكان السود إلى ما يسمى بالأوطان ، كما يحرمهم من جنسيتهم ، وقد نفذ هذا القانون مرارا وتكرارا في الفترة الأخيرة ، كما ازدادت السلطات صرامة في تطبيقه . ويجب أن يفرض

ضغط دولي منسق ودائم على بريتوريا لإنهاء هذه الممارسة الكريهة ، لان الشعب المضطهد في جنوب افريقيا والمجتمع الدولي لن يهنا لهما بال حتى يوجد في جنوب افريقيا مجتمع موحد وغير عرقي وديمقراطي ، متحرر من الفصل العنصري ويقوم على حكم الاغلبية . لقد رحبت ترينيداد وتوباغو بإطلاق سراح رئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا السيد زيغانيا موشوبينغ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، والسيد هاري غوالا عضو المجلس الوطني الإفريقي ، وكذلك تخفيف حكم الإعدام الذي صدر على "سداسي شاربفيل" . إلا أن ترينيداد وتوباغو تنضم إلى الدول الاعضاء الأخرى في المطالبة بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين فوراً ودون قيد أو شرط ، بما فيهم المناضل الشجاع من أجل العدالة والحرية والمساواة ، نيلسون مانديلا ، لان وفدي لا يستطيع إلا أن يرتاب في أن إطلاق سراح هؤلاء المناضلين من أجل الحرية الذي طال انتظاره وإصدار القرار المتصل بـ "سداسي شاربفيل" قد تضمن عناصر دعائية ومناورات خاصة ، ولا سيما في ضوء أحكام الإعدام الأخيرة الصادرة على أربعة من الزعماء البارزين في الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وهي منظمة تقوم على قاعدة شعبية عريضة ، بتهمة الخيانة العظمى ، وإعدام خمسة من السود في جنوب افريقيا بعد ذلك في الاسبوع الماضي فقط .

وقد خلصت مختلف التقارير والدراسات ، بما فيها تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/43/786 ، وتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الوارد في الوثيقة A/43/22 الذي ننظر فيه الآن ، والدراسات التي أجرتها أمانة الكومنولث ، إلى أن بعض جوانب القيود المحددة والجزاءات التي فرضت على جنوب افريقيا قد حققت حتى الآن أشراً ملموساً . ومن الواضح أن هذا الأثر سيزداد باعتماد جزاءات إلزامية شاملة . وكما قال أمين عام الكومنولث ، السيد شريداث رامغال ، في خطاب القاه مؤخراً في استراليا :

"يتضح الآن من دعاية جنوب افريقيا في الخارج ورد الفعل في الصحافة داخل البلد أن بريتوريا قلقة بسبب الجزاءات . وخير دليل على ذلك ، أن الرئيس بوتسا قد جعل الإعراب عن التأييد للجزاءات بمثابة عمل إجرامي إذا صدر من أي شخص في جنوب افريقيا" .

ومن المؤسف أن بعض التقارير قيد النظر تعترف بأن هناك شفرات حتى في التدابير والجزاءات الموجودة . وقد نجمت هذه الشفرات جزئيا من عدم وضوح صياغة التشريعات ، ومن الطبيعة الطوعية لبعض التدابير ، ومن أن انتهاكات الجزاءات تمر في بعض الأحيان دون عقاب . وما يكتسي أهمية قصوى في هذا السياق أن الجزاءات لا تطبقها جميع الدول ، وبهذا يفسح المجال لتقويض الجزاءات من جانب الدول والكيانات التي لا تتقيد بالكامل بهذه التدابير .

من الواضح إذن أن هناك حاجة ملحة لأن يجد المجتمع الدولي الوسائل الكفيلة بسدّ هذه الشفرات ، وإقامة آليات الرصد المناسبة التي لا يمكن الاستغناء عنها في هذه العملية . وترينيداد وتوباغو على أتم الاستعداد للإسهام في تحقيق هذا الهدف . وسنواصل أيضا السعي من أجل اعتماد الجزاءات الإلزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لأن ترينيداد وتوباغو مصممة على مواصلة التزامها بقيام جنوب افريقيا الحرة والديمقراطية وغير العرقية .

السيد كاروكوبيرو كامونانويري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، السفير جوزيف غاربا ، ولسائر أعضائها للتقارير التي قدموها إلى الجمعية العامة . وعلى مدى ٢٥ عاما من وجودها ، سجلت اللجنة الخاصة تقدما كبيرا في تعبئة الرأي العام العالمي لتأييد النضال لمكافحة سياسة الفصل العنصري الآثمة . وكانت تقارير اللجنة وتوصياتها ذات قيمة كبرى للإبقاء على الحالة الخطرة والحرجة في جنوب افريقيا في مقدمة جدول الاعمال الدولي . ونعرب عن تقديرنا أيضا للرئيس وللأعضاء الآخرين في الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا . وقد ساعد هذا الفريق على ضمان ممارسة الضغط على جنوب افريقيا من خلال الحظر النفطي وعلى الكشف عن المذنبين الذين يخرقون هذا الحظر .

وفي هذا العام ، نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي حدد حقوق الإنسان الأساسية للأفراد ولكل الشعوب ، وحدد أيضا حق كل فرد في أن يتمتع بكل الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه ، بغير تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل العرقي أو الوطني . وكان اعتماد الإعلان منذ ٤٠ عاما في الجمعية العامة معلما على الطريق ، إذ كان اعترافا بأن صون السلم والأمن الدوليين يرتبط ارتباطا لا انفصام له بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان . وقد صدر هذا الإعلان في عصر ينظر فيه إلى تحرير كافة الشعوب وتأكيد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كأهداف مقدمة .

ويبرز نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، الذي يتنافى مع روح العصر ، كشاهد حزين على عهد رق بائد يتحدى روح عصرنا . إن أعمال وسياسات ذلك النظام تقوم على ضمان إدامة الفصل العنصري . وإن ترك نظام كهذا يزدهر بين ظهرانينا ، وهو نظام يشبه ما كانت تمارسه ألمانيا النازية ، لهو أمر محزن في عصرنا هذا . ونحن نتفق جميعا على أن نظام الفصل العنصري نظام شرير وغير أخلاقي ولا بد من إنهائه . فقد اعتمدت هذه المنظمة قرارات عديدة تطالب فيها باستئصال شأفة الفصل العنصري ووضع حد

للعنصرية المؤسسية وأعمال القمع التي تمارسها بريتوريا . والحق أن الفصل العنصري قد ومفته الأمم المتحدة بأنه جريمة ضد الإنسانية . ولكن بعض البلدان القوية مع الأسف لم تبد الإرادة السياسية اللازمة لإنهاء هذا النظام .

وبالرغم من إدانتنا ، لم يستجب النظام الحاكم ولا يبدو لنا أي مؤشر على أنه سيفعل ذلك . بل على العكس ، بدأ ينتهج سياسة القمع المكثف في الداخل من ناحية ، وشرع في حملة عدوان وإشاعة للقلق ضد دول خط المواجهة من ناحية أخرى . وقد كانت الهياكل الاقتصادية لكل هذه البلدان أهدافا للتدمير . ويقدر مجموع التكلفة الاقتصادية التي تكبدتها بلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي من جراء الحرب ضد الفصل العنصري بنحو ١٠ بلايين دولار في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ . إن هدف جنوب أفريقيا هو زيادة التبعية الاقتصادية لدول خط المواجهة لجنوب أفريقيا . ونحن نطالب المجتمع الدولي بزيادة مساعداته لهذه البلدان .

وفي الوقت نفسه ، تحاول جنوب أفريقيا ، بينما تتظاهر بالعمل من أجل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، التأثير في الأحداث في ناميبيا على نحو يؤدي إما إلى أن تتلقى حكومة ناميبيا المستقلة توجيهاتها من بريتوريا أو أن تصبح رهينة اقتصادية من خلال الاحتلال غير القانوني للخليج والغيث كبديل لذلك . ونحن نرى ، أن خليج والغيث وجزر بنفوين أجزاء لا تتجزأ من ناميبيا وفي أية تسوية ، تبدو جنوب أفريقيا مصممة على التمسك بخليج والغيث لكي تعرض استقلال ناميبيا للخطر ولكي تستخدم أراضيها كقاعدة لشن أعمال التخريب والعدوان ضد دول خط المواجهة . ولذلك ينبغي للجمعية العامة أن تبعث برسالة واضحة مفادها أن هذا أمر غير مقبول . وينبغي لنا أن نؤيد تأييدا قويا المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في جهودها لكي تكفل لنا ناميبيا أن تصبح بلدا مستقلا حقا .

وقد سجل تقرير اللجنة الخاصة على نحو كاف الصورة الكئيبة في جنوب أفريقيا التي نشأت عن السياسات القمعية وممارسات الفصل العنصري . وردا على عاصفة السخط والاحتجاج المتزايدة داخل ذلك البلد وخارجه على السواء ، اعتمدت جنوب أفريقيا مجموعة من التدابير القاسية . إن حالة الطوارئ التي اكتسب النظام الحاكم بمقتضاها

بملاحيات الاعتقال التعسفي قد أصبحت من المعالم الدائمة للحياة في جنوب افريقيا . وفي شباط/فبراير من هذا العام ، فرض النظام الحاكم حظرا على الانشطة السياسية لسبعة عشرة منظمة من المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، بما في ذلك الجبهة الديمقراطية المتحدة . وكان أحد التطورات المؤسفة الاخيرة هو إدانة أربعة من الزعماء السود البارزين في الجبهة الديمقراطية المتحدة مع سبعة آخرين بتهمته الخيانة .

وكانت جريمتهم الوحيدة هي الاشتراك في المعارضة السلمية لنظام الفصل العنصري . ومن البديهي أن إدانتهم ستؤدي إلى زيادة القلاقل . وهذا دليل على أن جميع السبل في جنوب افريقيا قد أُغلقت أمام المعارضة السلمية للنظام الحاكم . وبالإضافة إلى أعمال الاعتقال التعسفي بموجب القوانين المفرطة في الصرامة ، يستخدم نظام بريتوريا جماعات القصاص الاهلية وغيرها من القوات العميلة لتصفية القادة السود . ولا يقتصر أسلوب إرهاب الدولة هذا على داخل حدود جنوب افريقيا فحسب ؛ فهذه السياسة تمتد إلى اختطاف المنفيين وممثلي حركات التحرير الوطني الذين يعيشون في الخارج واغتيالهم . ويمكن أن نشير هنا إلى حالة اغتيال أحد ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا في باريس في آذار/مارس من هذا العام . وإلى جانب التصفية بدون حكم قضائي ، فإن جنوب افريقيا تحظى بالامتياز غير المشرف بأن لديها أعلى معدلات الإعدام في العالم . ومعظم الضحايا من القادة السود . ولدى جنوب افريقيا كذلك أعلى معدل للمسجونين بالنسبة لعدد السكان . وهكذا يمكن وصف البلد كله بأنه معسكر اعتقال كبير .

وفي محاولة لخداع العالم وترضية الاعتذاريين عن النظام ، شرع هذا النظام في إجراء إصلاحات مزعومة نعرف جميعا أنها مجردة من أي مضمون . وكان الهدف من ذلك هو اجتذاب بعض قطاعات من الشعب المضطهد ، بينما يترك نظام القمع والسيطرة كله دون مساس . ولكن هذا لن ينطلي على أحد .

(السيد كاروكوبيرو
كامونانويري ، أوغندا)

لقد عبّرت الجمعية العامة في قرارها ١١/٢٨ ، كما عبّر مجلس الأمن في قراره ٥٥٤ (١٩٨٤) ، عن الرأي الإجماعي للمجتمع الدولي بإعلان تلك الإصلاحات الزائفة باطلية ولاغية . وكان انتخاب الممثلين السود لما يسمى بمجالس المجتمعات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام مجرد حيلة أخرى لإعطاء شرعية للنظام وإضفاء مظاهر الإصلاح عليه . وقد شجبت الجمعية العامة بالإجماع في قرارها ١٢/٤٢ الذي اتخذته في دورتها الحالية تلك الانتخابات باعتبارها تهدف إلى تعزيز حكم الأقلية وتتعارض ومبادئ الميثاق . وقد رفض شعب جنوب افريقيا على نحو شامل هذه الانتخابات الزائفة . ومما يدل على عدم حساسية النظام أنه واصل المضي في خطته البغيضة . إن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، ولا بد من استئصاله .

وترحب أوغندا بالإفراج عن السيد زيفانيا موتوبينغ رئيس مؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا ، والسيد هاري غوالا من المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . ومع هذا نود التحذير من أن يخدمنا هذا الإجراء فنعتقد أنه يعني تغييرا في موقف السيد بوتسا ، فوضعها في السجن لم يكن له أي مبرر في المقام الاول ، والإفراج عن هذين الوطنيين يهدف جزئيا إلى التخفيف من السخط الدولي إزاء التدابير الوحشية التي يطبقها النظام في الداخل . وهو يريد أيضا خلق شعور بأن هناك حوارا جاريا . وبدلا من الدخول في حوار جاد مع القادة الحقيقيين في جنوب افريقيا ، يسافر بوتسا إلى العواصم الخارجية في صورة صانع السلام . ويجب علينا جميعا أن نحذر التورط غير المقصود في مخططات بوتسا الشريرة عن طريق توفير منصة له لكي يعمل منها .

وإذا كان بوتسا جادا في السعي للإلغاء السلمي للفصل العنصري ، فلا بد له أن يبدي استعدادا جادا للتفاوض مع القادة الحقيقيين للأغلبية . وينبغي له أن يفرج دون شرط عن نلسون مانديلا والزعماء السود الآخرين ، ويرفع الحظر المفروض على كل المنظمات السياسية ، ويسمح للمنفيين بالعودة ، ويلغي قانون الامن الداخلي وينتهي حالة الطوارئ .

وترحب أوغندا باتفاق جنيف الرباعي الذي تفاوضت بشأنه أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة . ويحدونا الأمل في أن تكون جنوب افريقيا جادة هذه المرة ،

وأن تنفذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . إلا أنه بالنظر إلى سلوك جنوب افريقيا في الماضي ، فإن رأينا المدروس هو أن على المجتمع الدولي أن يبقى متيقظا .

ويحاول البعض استخدام التطورات الحادثة في ناميبيا كشاهد على تحسن المناخ في المنطقة وكفاءة موات يحمي جنوب افريقيا من الجزاءات الإلزامية الشاملة التي كان ينبغي فرضها من أمد بعيد . إن انسحاب جنوب افريقيا من أنغولا واضرارها إلى التفاوض بشأن ناميبيا ليسا عمليين خيريين . فقد حدثا نتيجة لهزيمتها الكبرى في كيتو - كونا فالي على يد القوات الانغولية والكوبية الدولية . ونحن على يد القوات الانغولية والكوبية الدولية . ونحن نحیی كوبا وأنغولا على حنكتها السياسية وشجاعتها في التضحية والقتال ففي سبيل المثل التي نشترك فيها جميعا ، وهي صد عدوان الفصل العنصري عن أنغولا والاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

ونحیی تلك البلدان التي فرضت عقوبات . ومع الاسف فإن إجراءات عدد من الحكومات الغربية التي تعوق فرض مجلس الأمن الجزاءات الإلزامية الشاملة لا يمكن إلا أن توفر الارتياح لنظام الفصل العنصري وتشجعه على تشده .

ونلاحظ مع الاسف أن المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وقفتا في طريق فرض المجموعة الاقتصادية الأوروبية تدابير أكثر صرامة ضد النظام العنصري . وترى أوغندا كذلك من المؤسف أنه بينما بدأت بعض الدول في فرض الجزاءات ، حاولت دول أخرى أن تصيد في المياه العكرة بملء الفجوة التي تركها الآخرون . ونحن لا نرحب بالإحصائيات التي تشير إلى انخفاض التجارة بين بعض الدول وبين هذه الدولة المنبوذة . وما نريده هو العمل الاكيد لجعل عملية الفصل العنصري مفاخرة مكلفة .

كما نرى أن الحجج القائلة بأن الجزاءات لن تنجح وأنها لن تضر إلا ضحايا الفصل العنصري هي مجرد حجج أبوة زائفة تستهدف تبرير المصالح الذاتية وخدمتها . إن الدول التي تدعو إلى اتباع هذا الطريق لم تتردد في فرض الجزاءات في حالات أقل استحقاقا لذلك . ولا يمكن أن يكون الهدف من موقفها هذا إلا الحفاظ على تعاونها السياسي والاقتصادي والعسكري مع جنوب افريقيا . ولن يتوقف التاريخ في حكمه عليها .

وترى أوغندا أن سلوك جنوب افريقيا يقع بوضوح في نطاق المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة . وبالتالي يكون من المحتم فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة طبقا للفصل السابع من الميثاق .

وسواصل في أوغندا إعطاء كامل التأييد والمساعدة لشعب جنوب افريقيا ولحركات التحرير في نضالها .

ونؤيد بنفس القدر أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ونعلم أن هناك من يريد الاستفادة من التخفيض الحالي في ميزانية الأمم المتحدة للحد على نحو غير ملائم من برامج الأمم المتحدة الخاصة بالفصل العنصري . وهذا أمر محزن . فعمل اللجنة الخاصة يحتاج إلى تعزيز الآن أكثر من أي وقت مضى ، وإسهامها في عزل النظام العنصري وتعبئة المجتمع الدولي يستحق التحية ، وهي تستحق الدعم الكامل من جانب جميع من يناصرون الحرية .

وختاماً ، أود أن أكرر رأي أوغندا في أن القضية ليست قضية ما إذا كان الفصل العنصري سينتهي ، وإنما متى وكيف . ويمكننا التعجيل بالقضاء عليه باتخاذ التدابير المتضافرة . وقد أوضح بجلاء رؤساء الدول الافريقية منذ ٣٠ عاماً في إعلان لوماكا استعدادهم للارتقاء إلى مستوى تحدي المفاوضات وتحدي النضال المسلح . ولما كانت عرقلة جميع الطرق السلمية ما زالت مستمرة ، فإن واجبنا هو مساعدة حركات التحرير في نضالها . ويمكننا جعل مهمتها أسهل إذا قمنا بفرض الجزاءات الاقتصادية الشاملة .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تنظر الجمعية العامة مرة أخرى في البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" .

ولقد انقضى ما يزيد على ٤٠ عاماً ، ومع ذلك لا يبدو أن هناك تغييراً في اتجاه جنوب افريقيا العنصرية .

وتعتبر حكومة بلدي عن قلقها في هذا الصدد من أن يواصل النظام العنصري بجنوب افريقيا قمع واستغلال الاغلبية الافريقية لشعب جنوب افريقيا .

وكبلد وشعب يتمتعان بالحرية والسلم والتآلف في وجود ما يربو على ٧٥٠ لغة ولهجة وجماعة عرقية مختلفة ، تشعر بابوا غينيا الجديدة حكومة وشعبا بالقلق إزاء سياسات الفصل العنصري وممارساته في جنوب افريقيا ولا تجد مفرًا من إدانتها ، إذ أن العنصرية تشكل هي وسباق التسلح واحدا من أخطر التهديدات المحدقة بالسلم والاستقرار في العالم المعاصر .

ومن الجلي أن حكومة جنوب افريقيا تعتبر أن الاغلبية الافريقية السوداء المقهورة في مستوى أدنى وتحرمها تبعًا لذلك من التمتع بالثروة والعيش الرغد في أرضها وفي الحقوق والمزايا التي اكتسبتها الاقلية ، في معظم الاحوال ، بكد وعرق هؤلاء الافريقيين السود المطحونين .

وتمثل أحياء سويتو السوداء الفقيرة تحديا لكرامة الإنسانية ، وهي علامة واضحة على تدنى حكومة جنوب افريقيا العنصرية وسياساتها للإنسانية .

وإن الفصل المستمر في التصدي على نحو فعال لهذه الجريمة النكراء المرتكبة في حق الجنس البشري لينذر بعواقب وخيمة بالنسبة لشعب جنوب افريقيا بأسره . كما تنطوي العنصرية والفصل العنصري على تهديد خطير للمجتمعات الإنسانية في جميع أنحاء العالم .

وقد قال السيد مايكل سومارى ، أول رئيس وزراء لبابوا غينيا الجديدة والذي يشغل حاليا منصب وزير الخارجية ، في خطابه أمام الجمعية العامة في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ :

"إن العنصرية والفصل العنصري بطبيعتهما تتنافيان مع أي مفهوم لنظام دولسي ثابت . فهما يمثلان انتهاكا للمبادئ التي تقوم عليها مجتمعات مثل مجتمعنا . إن ممارسي العنصرية لا يستحقون الإدانة فحسب بل العزل . ويستحق مناهضو العنصرية منا الدعم القوي المستمر" . (A/38/PV.31 ، ص ١٧)

ومن العقبات العديدة التي تعرقل تسوية المشكلة الدعم - المباشر وغير المباشر - الذي تحصل عليه حكومة جنوب افريقيا من بعض الاعضاء في الجمعية العامة ،

الأمر الذي أعطى النظام العنصري ثقة كبيرة في قدرته على المضي في سياقات الفصل العنصري وممارساته رغم التأييد العالمي للجزاءات .

ويشعر وفدي بالقلق إزاء ما ينتهجه أعضاء عديدون في الأمم المتحدة في مواقف متناقضة تجاه هذه المسألة الهامة ، وإذ تؤيد بعض الدول المتقدمة النمو والنامية على حد سواء الرأي القائل بأن الفصل العنصري نظام وحشي لا مكان له في العالم المتحضر ، فإن هذه الدول ذاتها تقوم مع ذلك بإمداد حكومة جنوب افريقيا بالدعم من خلال التعاون النشط في المجالات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسية .

وإذا كان المجتمع الدولي يعارض الفصل العنصري معارضة جادة ، فلا بد له أن يتخذ خطوات إيجابية لممارسة أقصى قدر من الضغوط على حكومة جنوب افريقيا كي تنبذ الفصل العنصري فوراً .

وكما قال وزير خارجيتنا خلال المناقشة العامة في تشرين الأول/اكتوبر في هذا

العام :

"ويعتقد وفد بلادي أن خيار فرض الجزاءات الإلزامية ضد جنوب افريقيا يمكن أن يؤدي الى شيء من النجاح . ونحن نعترف بأن سبيل العمل هذا إذا ما اعتمد سيخلق صعابا اقتصادية . لكن ما هي الخيارات الأخرى المتاحة لنا ؟ إن الصعاب الاقتصادية يمكن أن تصحح بمرور الوقت ،" (A/43/PV.27 ، ص ٢٣)

وقد قطعت بابوا غينيا الجديدة من جانبها جميع العلاقات مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، ومن ثم فإننا لا نقيم مع ذلك البلد أي علاقات تجارية أو دبلوماسية أو قنصلية أو حتى رياضية . وجدير بالذكر أن إحدى شركات جنوب افريقيا حاولت مؤخراً شراء أسهم في شركة متعددة الجنسيات ، هي رميسون جولدفيلدز التي لها مصالح في إثنين من أكبر مناجم الذهب في بابوا غينيا الجديدة ، فأعلن رئيس وزراء بلادي أن حكومتنا لن تسمح - وأكرر ، لن تسمح - لنظام الفصل العنصري بالاستفادة من مواردها .

وتتعرض جهود المجتمع الدولي للإحباط نتيجة لما يلي : استمرار إنعدام أي جزاءات اقتصادية فعالة من جانب الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا ؛ والمعوقات والمشاق الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية في فرض جزاءات فعالة ضد ذلك البلد ؛ واستغلال جنوب افريقيا لما لديها من احتياطات هائلة من الموارد المعدنية - ولا سيما الذهب - في إغراء المستثمرين من البلدان المتقدمة النمو ؛ تمادى جنوب افريقيا في إزعاج بلدان خط المواجهة الافريقية المجاورة .

وقد اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات بشأن مسألة سياسات الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا . بيد أن أيًا من تلك القرارات لم يكن له أي تأثير حقيقي على جنوب افريقيا . والسبب الرئيسي في ذلك هو أن المنظمة لا تملك القدرة التي تمكنها من كفالة التنفيذ الفعال لتلك القرارات .

أما العائق الذي قد يكون أشد خطورة فهو سلطة النقض المخولة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ؛ إذ دأب بعضهم على الاعتراض على فرض جزاءات إلزامية ضد جنوب افريقيا واستخدام حق النقض في هذا الصدد .

وحكومتنا مقتنعة بأنه إذا توافر أي اقتناع أخلاقي لدى الدول الأعضاء في الجمعية العامة ، فسوف يمكن عندئذ للحكومات أن تتخذ فرادى أو جماعات تدابير إيجابية لإنهاء ممارسات الفصل العنصري اللاإنسانية التي يتركبها نظام بريتوريا العنصري . ويبقى لدينا بعض الأمل النابع من إقرار المجتمع الدولي بأن الفصل العنصري شر وأبشع جريمة في حق الإنسانية .

وبالتضامن مع أبناء جنوب افريقيا السود وسائر البلدان التي تعتنق نفس وجهات نظرنا ، ستواصل بابوا غينيا الجديدة دعم جهود الأمم المتحدة في سبيل استئصال شأفة العنصرية والفصل العنصري من على وجه الأرض .

السيد مسمير (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : مرة أخرى تجدد

بوليفيا أن من الضروري أن تعرب عن شديد احتجاجها واستنكارها إزاء ما يلحق بشعبي جنوب افريقيا وناميبيا من معاناة لا تطاق . ومن الصعب أن نتصور أنه لم يبق على

نهاية هذا القرن سوى بضع سنوات ، بينما لا يزال يوجد نظام بدائي البواعث يستند الى التفوق العرقي المزعوم .

وتجاوبا مع المشاعر الإنسانية والتضامن الدولي ، تود بوليفيا أن تعرب عن كامل تأييدها لهذين الشعبين المناضلين في سبيل الحرية والاعتراف بحقوقهما المشروعة وغير القابلة للتصرف .

وانطلاقا من هذه الروح ، نود أن نبعث برسالة تأييد وأمل الى شعب جنوب افريقيا الباسل والى حركة تحريره ، في كفاحهما العادل والبطولي ضد الفصل العنصري من أجل الحصول على الاعتراف الكامل بحقوق هذا الشعب في تقرير المصير وإقامة دولة جنوب افريقيا جديدة ، في إطار من المبادئ الديمقراطية والوحدة واللاعنصرية والتعايش السلمي .

إن النظام المجحف في جنوب افريقيا لم يتغير ، وسبب ذلك هو استمرار هيمنة الاقلية البيضاء ، التي لا تفعل أي شيء لتغيير موقفها غير المقبول ولا تستمتع الى نداءات مجتمع الامم المتحضرة المتكررة .

ولا يزال الناس في ذلك البلد يعيشون في عالم أصبح فيه القمع والتعذيب والاحتجاز العشوائي والجريمة أمورا مؤسسية .

ولم يتلق المجتمع الدولي أية إشارات توحى بحدوث تغير حقيقي في نظام الفصل العنصري . والواقع أن هذا النظام يزداد تعنتا مع كل عام يمر . ويتمين علينا أن نضعف جهودنا كي نعكس هذا الاتجاه نحو المواجهة ، التي تصبح أكثر تفجرا والتي لا يمكن التكهّن بنتائجها .

وعلى ذلك فإن وفد بلدي يرى أن من الضروري إقامة حوار جندي ومسؤول مع الممثلين الحقيقيين للشعب الاسود في جنوب افريقيا . ولا ينبغي أن يكون هدف هذا الحوار إصلاح نظام الفصل العنصري ، بل إزالته كليا والى الابد ، وإقامة دولة جنوب افريقيا الجديدة الخالية من الخصائص التي عفا عليها الزمن الموجودة حاليا .

وطالما أن نظام الفصل العنصري موجود ، فإن احتمالات التعاون بين بلدان المنطقة بعيدة كل البعد . فاستمرار وجود الفصل العنصري سبب للعنف والدمار وزعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة .

ولا ينكر أحد أن الجهود التي تبذل في المفاوضات الدائرة في جنوب افريقيا قد تساعد على التخفيف من حدة التوتر وتؤدي الى إحلال السلام في ذلك الجزء من القارة ، إلا أن من الوهم أن نعتقد أنه يمكننا العثور على حل دائم إذا تجنبنا المشكلة الجذرية للصراع ، وهي الفصل العنصري .

وفي الختام ، يود وفد بوليفيا أن يكرر الإعراب عن احترامه وتقديره للعمل الذي تقوم به مؤسسات وأفراد يكافحون ضد هذا النظام البغيض . ونود أيضا أن نشيد بشعب جنوب افريقيا الذي طالت معاناته .

السيد لغوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبين تقرير

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، الوارد في الوثيقة A/43/22 المؤرخة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، أنه خلافا لبقية العالم ، حيث جرت أشداء العالم الماضي تطورات هامة للغاية وبنيّة ، بل وتجري حتى في هذا الوقت الذي نجتمع فيه هنا ، فإن جنوب افريقيا بقيت على ما كانت عليه في العام الماضي عندما كنا نناقش هذا البند الدائم والمفيظ في هذه الجمعية . إن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري سجل للمحن والالام . وعلى النقيض من صورة جنوب افريقيا الزاهية التي لا يمكن تفسيرها ولا تفسير محاولة بعض أعضاء الجمعية رسمها ، فإن التقرير يشتمل على تفاصيل مروعة ، لا للانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في جنوب افريقيا فحسب ، ولكن ، وهو الهم ، لارتكابها ضد مناوئي الفصل العنصري أنفسهم ؛ وهي انتهاكات تتراوح من الحالات المألوفة للحظر والاحتجاز دون محاكمة الى المحاكمة بتهمة الخيانة السياسية ، وحالات الاغتيال ، والاختفاء .

ومن الصعب وصف جنوب افريقيا اليوم . وإن ما يسمى بالاصلاحات ، التي جرى التخلي عنها كليا تقريبا الآن لفشلها ، أدت الى ظهور جنوب افريقيا من نوع آخر . فبالإضافة الى العدد الهائل من السجناء التي يختفي فيها بشكل روتيني مناوئو الفصل العنصري ، ونادرا ما يشاهدون ثانية ، فإن ظاهرة جماعات القصاص أصبحت ظاهرة راسخة في ذلك البلد . وخدمة للدولة والنظام ، تجوب مجموعات القصاص شوارع بلدات جنوب افريقيا لتعاقب على الغور مناوئي الفصل العنصري . وأصبح التمييز بين ما يعرف في المجتمعات العادية المتحضرة بأنه قوات نظامية لحفظ الامن والنظام وبين عصابات المحرضين السياسيين المندسين العاملين لصالح الدولة غير واضح إطلاقا ، الى حد أنه أصبح معدوما تقريبا .

وهناك حقيقة تتعلق بجنوب افريقيا يتعين علينا أن لا نكلّ من ترديدها إذا كنا أوفياء حقا لالتزاماتنا ولدين الشرف الذي في أعناقنا لشعب جنوب افريقيا ؛ هذه الحقيقة هي أن تصميم حكومة جنوب افريقيا على الاحتفاظ بالفصل العنصري لم يتغير .

وسيبقى هذا هو الحال مادامت بريتوريا تتلقى الشناء المستمر على أنها تحرك أقدامها أماما وخلفا - دون أن تتحرك فعلا - لتغييرها باسم الإصلاح . فقد رفض رئيس دولة جنوب افريقيا مرارا وتكرارا حكم الاغلبية ، محتجا بأنه لم ينتخب رئيسا لجنوب افريقيا كي يتولى إسقاط سلطة البيض .

والآن ، ماذا يعني رفض حكم الاغلبية ؟ وبأية طريقة يمكن إلغاء الفصل العنصري مع إنكار حكم الاغلبية ؟ ألا يفترض في إلغاء النظام العنصري أن يفتح الابواب على مصاريعها أمام الحرية في جنوب افريقيا ؟ ألا يفترض أنه ييسر خلق مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا غير المجزأة ؟ كيف يتسنى لنا أن نحقق لا عنصرية وديمقراطية وعدالة وحرية في جنوب افريقيا دون حكم الاغلبية ؟ إن هذه أسئلة هامة وذات صلة ، وزعماء المجتمع الابيض في جنوب افريقيا هم وحدهم القادرون على الإجابة عنها ، ويجب عليهم أن يفعلوا ذلك .

ونحن من جانبنا نعتبر أن رفض حكم الاغلبية لا يمكن أن يعني إلا شيئا واحدا ، وشيئا واحدا فقط ، وهو أن ما يسمى بالاصلاحات لم يقصد بها إطلاقا أن تؤدي الى إلغاء الفصل العنصري . ولم يقصد بها إطلاقا أن تؤدي الى إقامة حكومة من الشعب ، يقيمها الشعب ومن أجل الشعب ، في جنوب افريقيا الموحدة غير العنصرية وغير المجزأة . بل إن الغرض من الاصلاحات على الدوام هو تقليص أظافر الفصل العنصري الى حد يكفي لتحويل منظره وتخفيف وطأة تطبيقه لإضفاء الطابع الشرعي على بقاءه الذي يعتقد أنه ضروري ، تعلقا بالامل البائس في أن يقبل ضحاياه على مر الزمن بقيوده ويتحملوها . وجلي أن غاية هذه الفكرة بكلتيها هي إبقاء السيطرة على الحكومة في جنوب افريقيا في أيدي البيض الى الابد .

إن أقل ما يقال هو أن ما يحدث في جنوب افريقيا اليوم يخيفنا جميعا . إن مشهد الافريكان وهم يخوضون الحرب مع بعضهم البعض لانهم لا يعرفون ما إذا كانت قبيلتهم ينبغي أن تقبل موعدها مع القرن الحادي والعشرين أو أن تتراجع الى القرن التاسع عشر أو حتى السابع عشر بحثا عن السلوى والامن في العنصرية والتعصب ، ليس فرحة بحال من الأحوال ، أو هي ليست كذلك لمن يعيشون في جنوب افريقيا على الاقل . وتتمثل عواقب الحرب الاهلية ضمن عالم الافريكان في مجموعة من "حركات التحرير أو المقاومة" القبلية البيضاء ، مثل ما يسمى بالذئاب البيض وغيرهم ممن نذروا أنفسهم للقتال حتى الموت حفاظا على سيادة البيض في جنوب افريقيا .

ورد الفعل على هذا التطور الخطر في ذلك البلد من جانب حكومة البيض في بريتوريا بالذات هو بذل الجهد الخارق بهدف الاستجابة أو التعبير عن الطموحات الوحشية والمدمرة للفصيل المخبول من مجتمع البيض ، كما لو كانت الاستجابة لهذا الفصيل الشرير والعنصري أمرا ممكنا دون أن يخاطر النظام نفسه بمشاركة هذا الفصيل في توجيه ضربة نهائية لأي مزاعم بوجود نوايا تهدف الى إلغاء الفصل العنصري . ولو كان نظام بريتوريا جادا ، كما يدعي ، بشأن نوعية التغيير الذي ينشده شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي في ذلك البلد ، لما أبدى أي تساهل مع هؤلاء المرابطين على الجانب الابيض من خط اللون ، الذين لا يزالون يؤمنون - بعد كل ما طرأ من تطور على التاريخ البشري - بوجود مكان للعنصرية في الوجود الإنساني . إن من يسمون بالذئاب البيض في مجموعهم ، ولا نعني فقط الخلية الصغيرة التي جُرِّمت مؤخرا ، يجب ألا يسمح لهم برؤية ضوء النهار . وإن استفلال تخفيف حكم الإعدام على سداسي شاربفيل - الذين أُدينوا في جرائم سياسية بحتة - من أجل تخفيف الاحكام على قتلة من مجرمي الشرطة البيضاء لا يمكن أن يخدم ما تتبجح بريتوريا بإدعائه من نوايا حسنة .

ومع ذلك فهناك بين صفوفنا هنا وفي أماكن أخرى من يرون الضوء حيث نرى الظلام في جنوب افريقيا . ويقال إن جنوب افريقيا ، مثل بقية العالم ، تتغير الى الافضل - هكذا يقول المبررون . ويقال أيضا إن لغة القرارات التي نعتمدها هنا

لا بد أن التخفيف منها بتقدير التغييرات الإيجابية التي تحدث في جنوب افريقيا - ويشار علينا ، حتى قبل حصول ناميبيا على استقلالها الذي طال إنكاره ، بأن نرعى ونشكر جنوب افريقيا مقدما على تعاونها في المحادثات الرباعية ، بل وأن نشعر بامتنان أبدي لجنوب افريقيا على كرمها فيما يتعلق بناميبيا ، بحيث نتعاطف مع معاناة بريتوريا عندما يتعلق الأمر بالكفاح من أجل القضاء على الفصل العنصري .

أولا ، نحن لا نعرف ما هو ذلك التغيير الذي يراه الناس في جنوب افريقيا ولا تستطيع البقية منا رؤيته . وما لم يمكن أن يقال لنا - وأن نقتنع - بأن محاكمة وإدانة الحركيين الأبرياء من الجبهة الديمقراطية المتحدة بتهم خيانة ملفقة أمر مرادف لتغيير بناء هادف الى إلغاء الفصل العنصري ، فسوف نظل غير مقتنعين بذلك التطور المزعوم الذي يروونه ولا نراه في جنوب افريقيا . ومن ناحية أخرى ، قد يكون هناك من يريدون النظر الى العفو عن سداسي شاربفيل بوصفه تغييرا إيجابيا يتفق مع الكفاح لالغاء الفصل العنصري ، ولكننا نراه كقضية لا قيمة لها ، رغم أننا كبشر مرتاحون لإنقاذ حياة أخوتنا وأخواتنا ، سداسي شاربفيل . والواقع أن كل جريمة الستة ، في رأينا ، هي أنهم يبتغون الحرية وهذا هو الهدف المشترك الوحيد الذي يربطنا بحقهم في الكفاح في سبيل حرية شعبهم ، وهم يشتركون في هذا الهدف المشترك مع ٢٨ مليون من مواطنيهم .

ثانيا ، لسنا نرى بصراحة أي سبب يجعلنا نطلب ، بمثل هذا التسرع غير اللائق - من الأمم المتحدة التي طالما أحبطها تحدي جنوب افريقيا لقراراتها بشأن ناميبيا ، أن تشكر جنوب افريقيا على تعاونها في المحادثات الرباعية ، إذا كانت قد تعاونت حقا ، فلا شكر على التزام جنوب افريقيا رغم إرادتها بقرارات الأمم المتحدة التي طالما تحدثها واستهترت بها ، وعلى أية حال ، فلعمل مشاركة جنوب افريقيا في المحادثات الرباعية لم تكن لتوجد أساسا لولا وجود كويتو كوانافالي .

ثالثا ، إن رحيل جنوب افريقيا من ناميبيا الذي طال انتظاره لن تكون له صلة إطلاقا - عندما يحدث - بموقفنا من جنوب افريقيا حول مسألة الفصل العنصري .

ولا ينبغي أن تكون هناك ذرة امتنان لجنوب افريقيا على تنفيذها لما ينبغي عليها القيام به ، سواء في الوفاء بالتزامها بالتخلص من الفصل العنصري ، أو في إنهاء وجودها غير الشرعي في ناميبيا .

وفيما يتعلق بنا ، فإن أفضل نهج إزاء مسألة جنوب افريقيا ، أي مسألة الفصل العنصري ، ليس تخفيف الضغط من خلال المبالغة في الرضا والاستعداد لمكافأة جنوب افريقيا على قلة ما فعلت إن كانت قد فعلت شيئا ، فلا ينبغي أن تصل جنوب افريقيا الى الشعور بأن إصلاح الفصل العنصري من داخله بدلا من إلغائه تماما أمر صائب ، فليس هذا بالأمر المطلوب بحال من الاحوال ، ولا يمكن حل مسألة الفصل العنصري إلا بإلغائه من أساسه ، ولا يتم ذلك بمجرد العفو عن مجموعة من السجناء السياسيين المحكوم عليهم الذين سيحل محلهم فورا على أي حال في طابور الإعدام مجموعة أخرى من مقاتلي الحرية المحكوم عليهم .

لا بد أن يستمر الضغط على بريتوريا كي تقبل حقيقة أن إنهاء الفصل العنصري سلميا لا يتم إلا بتضافر جهود الفئتين في جنوب افريقيا عندما تدخلان معا في التفاوض على إصلاح دستوري مقبول من الطرفين . والبديل هو إراقة الدماء وتعريض مستقبل الاقلية البيضاء ذاتها في جنوب افريقيا لخطر جلي ومحتوم .

وقد سمعنا في الاسبوع الاخيرة من يقول إن هناك انتخابات جرت في جنوب افريقيا ، مما ينبغي معه تهنئتها . وسوف أتناول الآن الانتخابات البلدية الاخيرة التي جرح البعض في العالم الخارجي الى اعتبارها دليلا موثوقا على قيام تغير بتأء في جنوب افريقيا . إن السؤال الذي يتعين طرحه ونحن ننظر الى هذه الانتخابات هو كيف تم تنظيمها ، إذ أن المعروف أنها نظمت على أسس عنصرية ، وطبقا للقيود الايديولوجية التي يفرضها الفصل العنصري ، مستهدفة إدامة العزل والفصل العنصريين . ولسنا قادرين على معرفة السبب الذي يمكن أن يجعل أي شخص يرى أي عنصر بناء أو يشجع في هذه الانتخابات . وكيف نتخيل إمكانية تحقيق ديمقراطية صحيحة في جنوب افريقيا بواسطة الاقلية البيضاء منفردة ومستخدمة وسائل عنصرية فاضحة ؟ وكيف نقبل التصور

الخبث القائل بأن السبيل الوحيد إلى السلم والديمقراطية في جنوب أفريقيا لا بد أن يكون سبيلا عنصريا ؟ أليس واضحا أن الانتخابات البلدية التمييزية هي امتداد لاشبهة فيه للشيزوفرانيا العنصرية التي ينفرد بها مجتمع جنوب أفريقيا بأوطانه القبلية وبرلماناته القبلية ومدارسه القبلية ومطاعمه القبلية ومغاسله القبلية ومدافنه القبلية ؟

لماذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يقبل هذه الانتخابات المجحفة والخطرة وغير الديمقراطية التي كان من شأنها لو نجحت أن تضي بالتأكيد شرعية مقصودة على الفصل العنصري والاستبداد في جنوب افريقيا ؟

إن نظام جنوب افريقيا يعرف مع من يجب أن يتفاوض بشأن مستقبل جنوب افريقيا إذا كان المراد هو ضمان هذا المستقبل . إنه ما كان ليحتاج الى انتخابات بلدية يسودها الاستقطاب العنصري من أجل التعرف على الزعماء الفعليين والحقيقيين من السود من أبناء جنوب افريقيا . إن الانتخابات البلدية التي جرت في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر كانت تستهدف بالتحديد استبعاد هؤلاء الزعماء والاستعاضة عنهم بمرشحين سود تختارهم الحكومة . وتلك لعبة خطيرة لا نستطيع تحمل عواقبها في جنوب افريقيا .

لذا يجب أن نتمسك بالافراج عن السيد مانديلا ومواطنيه الذين تُستنزف قواهم الآن في السجون أو المصحات ، كي يشاركوا في تشكيل مستقبل جنوب افريقيا . إن مانديلا ، سواء كان في مصحة أو في أي مكان آخر يُنقل إليه لاستكمال نقاهته ، يظل سجيناً لدى بريتوريا كما تؤكد أسرته والعالم أجمع . وسوف يظل سجيناً لدى بريتوريا الى أن يُفرج عنه ، وهو لذلك لا يستطيع التفاوض بشأن حرية شعبه ومستقبل بلده ومصيره ، ولا يستطيع العمل من أجل إحلال السلم والاستقرار في جنوب افريقيا .

في الحقبة الراهنة ، لم تكن سنة ١٩٨٨ سنة تحوّل متواصل في طبيعة العلاقات بين الدولتين العظميين وسنة تحسّن كفي وحاسم في حالات التوتر في معظم مناطق العالم فحسب ، ولكنها كانت أيضا السنة التي حاول فيها زعماء جنوب افريقيا مرة أخرى الافلات من العزلة التي فرضتها سياسات الفصل العنصري على بلدهم ، منذ فترة طويلة ، مستغلين حالة الاسترخاء العام في التوترات الدولية . فقد قام رئيس جنوب افريقيا ، متناسيا أن العمل الطيب يبدأ ببیت المرء ، بزيارة تلك الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية الواقعة في افريقيا الجنوبية والوسطى والغربية بزعم التباحث بشأن السلام ، وربما للتأكيد فضلا عن ذلك على الدور الذي حددته جنوب افريقيا لنفسها ، ألا وهو دور القوة الإقليمية التي تبسط سيطرتها على الجنوب الافريقي . وقد استرعت

الزيارات قدرا كبيرا من الانتباه كما لو كانت خطوة تاريخية أو فتحا جديدا . ويقال إن الزيارات دليل على استعداد جنوب افريقيا للدخول في حوار بشأن إحلال السلم في منطقتنا .

إن سياسة "التطلع الى الخارج" التي اتبعها الراحل جون فورستر رئيس وزراء الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا في السبعينات كانت قد وُصفت أيضا في ذلك الحين بأنها تعبير عن وجود قدر من الاستعداد لدى جنوب افريقيا للتباحث بشأن السلم ، ونوع من الاستعداد الحقيقي لمد يد الصداقة الى افريقيا . وقيل الشيء نفسه عن الجولة الدبلوماسية الشهيرة التي قام بها رئيس دولة جنوب افريقيا الحالي سنة ١٩٨٤ ، سنة اتفاقات السلم الإقليمية التي باءت بالفشل . فما الذي كسبته شعوب الجنوب الافريقي وشعوب افريقيا ككل من جميع تلك الجولات والاسفار التي قام بها رئيسا جنوب افريقيا الى خارج افريقيا ؟ أستطيع أن أقول لكم إن القادمين منا من جنوب افريقيا لم يشهدوا سوى تصاعد إرهاب الدولة الذي تمارسه جنوب افريقيا على دولنا المستقلة . ذلكم كل ما كسبناه من تلك الجولات .

لقد صارت زعزعة الاستقرار التي ما فتئت تعصف بالمنطقة منذ ١٩٨٤ مضرب الامثال . وأصبحت اتفاقات السلم عديمة القيمة على أيدي نفس الذين ظلوا يجوبون الافاق سعيا الى إبرامها . إنها لم تصبح عديمة القيمة فحسب ، بل لقد أضحت شديدة الخطورة مع تصاعب الهجمات الوحشية التي تقوم بها العصابات على رجال ونساء وأطفال أبرياء في كل أنحاء المنطقة . ففي بلدي ما برحنا نتعرض كل عام منذ ١٩٨٤ لاعتداء إشر آخر ، وليس بوسعنا أن ننس الهجوم الوحشي لكوماندوز جنوب افريقيا على عاصمتنا في حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، وفي تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وفي آذار/مارس ١٩٨٨ ، أو أن نتجاهل تلك الهجمات التي قد نتعرض لها في المستقبل . إنها قمة تتكرر فصولها في كل أنحاء المنطقة .

إننا نتساءل أي حوار ذاك ؟ إننا نتمسك بأن يبدأ العمل الطيب في الداخل . إن أفضل مكان للحوار الذي يريده أن يجريه الرئيس بوتا وأقربه للمنطق هو جنوب

افريقيا ذاتها ، التي يعيش فيها قرابة ٣٠ مليون من مواطنيه السود الذين يتوقسون الى التحرر من الفصل العنصري . لماذا يأتي ويتباحث مع رئيس بوتسوانا عندما يكون بمقدوره التباحث مع مانديلا ؟ إن حوار الرئيس بوتا يجب أن يبدأ مع مانديلا وموشوبنغ ورفاقهما ، لأنه ليس بمقدور أي زعيم أو أي بلد في الجنوب الافريقي أو في أي مكان آخر خارج جنوب افريقيا أن يتكلم بالنيابة عن السود في جنوب افريقيا ، ولا يحق له أن يفعل ذلك . إن شعب جنوب افريقيا هو خير مُعبّر عن آماله . فهو وحده الذي ذاق مرارة الالام المبرحة للاستبداد والاضطهاد العنصريين في جنوب افريقيا ، وهو وحده الذي يتوقف مصيره بشكل مباشر وفوري على مستقبل جنوب افريقيا .

ولا ينبغي أن يساء فهمي عندما أقول إننا في الجنوب الافريقي نعارض أن يتباحث أي شخص من خارج جنوب افريقيا مع الرئيس بوتا بشأن شواغلهم الخاصة . ليست هذه هي القضية . نحن في دول الخط المواجهة نقول إننا غير مستعدين للتباحث مع بوتا ، وذلك ببساطة لاننا نريد أن نكون منصفين لانفسنا ولشعب جنوب افريقيا . لقد أُطلق علينا اسم الرافضين ، ولكننا لسنا برافضين ، لان كل ما نسعى الى تحقيقه هو احترام قواعد المنطق والحس السليم .

نحن نتكلم هنا عن بلدان يظل تعاملها الاقتصادي القديم مع جنوب افريقيا على حاله بالرغم من هجمات الكوماندوز واتساع نطاق أعمال زعزعة الاستقرار . إن رفضنا لاغتصاب مكان السود من أبناء جنوب افريقيا على الجانب الآخر لمائدة التفاوض مع الرئيس بوتا لا يعني أن الذين يوجدون من بيننا في الجنوب الافريقي لا يرتبطون بجنوب افريقيا بشيء على الإطلاق . إن ما يربطنا بها أمور كثيرة ، ولكن ليس إلى الحد الذي ننتحل فيه لانفسنا الحق في تقرير مصير جنوب افريقيا مع زعماء الاقلية البيضاء ، من وراء ظهر السود من أبناء جنوب افريقيا ذاتها .

ولذا تمسكنا دوماً - وسنواصل التمسك - بأن يلتقي الرئيس بوتا مع السيد مانديلا والسيد موشوبنغ ورفاقهما للتفاوض بصورة نهائية على إنهاء الفصل العنصري وبدء عصر جديد في جنوب افريقيا . لا يوجد مخرج آخر . ولن ينقذ البيض في جنوب افريقيا شيء ما لم يتباحثوا مع أشقائهم من السود . لا يوجد لجنوب افريقيا مخرج

آخر . فلن يستطيع البيض قط حكم جنوب افريقيا بمفردهم مع التمتع في الوقت نفسه بالسلم والرخاء . واعتقد أنهم باتوا يدركون ذلك . إن جنوب افريقيا التي يعيشون فيها اليوم لم تعد تصلح لهم ولا للسود ولا لأي طائفة أخرى في ذلك البلد ، فكيف يمكن للبيض أن يتمتعوا بالسلم إذا كان ثمن ذلك التمتع هو ممارسة اضطهاد وحشي متواصل ضد أشقائهم السود وقمع تطلعاتهم الى الحرية والعدالة ؟ وكيف يمكنهم أن يتمتعوا بالسلطة التي ما انفكوا يتشبهون بها بقوة على مدى هذه الفترة الطويلة إذا كان ذلك التمتع يستتبع أن يواصلوا إرسال أطفالهم الى مدن السود لممارسة أعمال فظة ضد الاطفال السود من أجل قمع طموحاتهم ، فيقتلون في غمار ذلك .

إن إقامة مجتمع من نوع مختلف في جنوب افريقيا ، مجتمع أكثر اعتدالا ووثاما خال من فظاظات الفصل العنصري والعنصرية ، أمر ممكن وقابل للتحقق شريطة أن يدرك البيض من أبناء جنوب افريقيا حماقة أساليبهم وأن يتكيفوا مع حقائق الواقع وأن يتغيروا مواكبة لبقية العالم من أجل صالحهم الخاص . ولقد أصبحت الكرة الآن في ملعبهم .

السيد منديتا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يعي

العالم اليوم فترة هامة من الانفراج الناجم عن التحسن المستمر في العلاقات بين الدولتين العظميين ووجود تفاهم بينهما . وقد كان لهذه العملية - كآية عملية أخرى - آثار واضحة تتحرك بنا ببطء صوب تسوية نهائية لعدد كبير من المشاكل والصراعات الإقليمية .

ولم تكن القارة الأفريقية بمنأى عن هذه العملية بل على النقيض من ذلك بفضل الانفراج والتعاون النشط والتصميم السائد في المنطقة خلت أفريقيا - بقيادة منظمة الوحدة الأفريقية - بعض خطوات كبيرة هامة للأمام .

وهذه العملية التي قد يطلق عليها اسم "التهدئة الخارجية" ، هي دون أدنى شك من المطالب الأساسية المسبقة لتحقيق سلم عادل ودائم في المناطق التي يوجد بها توتر . لكنها ليست المطلب المسبق الوحيد ، فالتاريخ يبرهن على أن أي عملية للاندماج والاستقرار الإقليميين في منطقة ما لا تصبح ممكنة إلا إذا كانت شعوب أو بلدان المنطقة المعنية بمثل هذه الصراعات تتمتع - الى جانب السلم الخارجي - بظروف تسودها الحرية والعدالة . فعلى الصعيد الداخلي على وجه التحديد يوجد اليوم أكبر تهديد لعمليات السلم التي بدأت بالفعل ، وبعضها تحت رعاية منظماتنا . ويتضح هذا بجلاء في الجنوب الأفريقي أكثر من سواه .

إن وجود نظام الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا ، ذلك النظام الذي يبقى على نحو عنيد على نظام مؤسس ينتهك أهم حقوق الإنسان الأساسية ، يجعل من المستحيل إيجاد سلم عادل ودائم في تلك المنطقة . وإن التقدم المحرز في سياق المحادثات الرباعية الرامية الى إيجاد حل نهائي لمشكلة ناميبيا ، والتي دخلت مرحلة حاسمة بالتوقيع على اتفاق برازافيل ، هو بمثابة خطوة إيجابية ، لكنها ليست خطوة نهائية ، صوب الاستقرار في الجنوب الأفريقي . ولا نستطيع كأعضاء في المجتمع الدولي أن نرضى بحل جزئي ، كما أننا لا نستطيع أيضا الاعتماد على مثل هذا الحل لتبرير المصالح أو الاحتياجات الاقتصادية أو التجارية . فإدام نظام الفصل العنصري مستمرا في

جنوب افريقيا ، فلن تظل فرص تحقيق سلم دائم في المنطقة بعيدة المنال فحسب ، بل إن ذلك النظام الذي يتجاهل جوهره أبسط الحقوق الأساسية للإنسان سيصبح أيضا نظاما سمرديا . ولا يمكننا ان نواجه هذه الحالة بعدم الاكتراث .

لقد دأبت كولومبيا دوما على المطالبة بممارسة كل أنواع الضغط على حكومة بريتوريا ، ليس فقط على الصعيد السياسي بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية المناهضة للفصل العنصري ، ولكن على الصعيد الاقتصادي أيضا ، بفرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا وفقا لتوصية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . فضلا عن ذلك ، فإن علينا ألا نكف عن تأييد شعب جنوب افريقيا ، وخاصة قادة وممثلي شتى الحركات التي تناضل من أجل الحرية والعدالة .

لقد دأبت حكومة كولومبيا دوما على تقدير المثل الذي يضربه أولئك القادة أيما تقدير . ولهذا السبب أصدر الرئيس فيرجيليو باركو في ١٥ تموز/يوليه ، المرسوم ١٤٢٣ ، الذي منح بموجبه السيد نيلسون مانديلا - قائد المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا - وسام الاستحقاق الوطني ذا الصليب الاكبر . وقد تقبله في ٢٦ آب/أغسطس الماضي في بوغوتا السيد نيو منومزانا ، رئيس بعثة تلك الحركة لدى الامم المتحدة . وثناء الاحتفال بتقديم الوسام ، قال الرئيس باركو :

"إن السيد مانديلا يعد مثالا للحكمة والشجاعة والالتزام . وهو رمز عالمي للدفاع عن حقوق الإنسان وعن المساواة والكرامة الإنسانية" .

"وهو زعيم له صفات إنسانية لا مثيل لها ، لم يضعف من معتقداته السجن الظالم أو المعاناة أو الحبس الانفرادي . وهو رجل موضع إعجاب العالم واحترامه ، لا سلاح له سوى مثله العليا السلمية وقوته المعنوية" . إن تضحيات القادة المثاليين من أمثال نيلسون مانديلا يجب ألا تضيع هباء . وقد أرادت حكومة بلادي بمنحه هذا الوسام أن تعترف به كممثل يحتذى ، ليس فقط بالنسبة لشعبه ولكن أيضا لشعوب العالم قاطبة . إن شخصية نيلسون مانديلا القوية البارزة يجب أن ترشدنا في جهودنا الرامية الى تحقيق القضاء الفوري والتام على الفصل العنصري .

وعلى النقيض من التوقعات العديدة ، فإن نسبة التقدم البطيئة المحرزة صوب تحقيق تلك الغاية قد أفضت الى زيادة القوى المتطرفة في الحكومة وبين صفوف الاقلية التي تمثلها ، والتي تمارس الضغط ضد أية إمكانية للتغيير .

وفي ظل هذه الظروف ، يكون البديل الوحيد المتاح لكل الدول هو اللجوء الى استخدام الوسائل المتاحة لمنظمتنا ، ولا سيما مجلس الامن ، بغية ممارسة ضغط متزايد على حكومة بريتوريا لإدخال إصلاحات حقيقية ، بما في ذلك رفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين فوراً ، وإدخال نظام ديمقراطي قائم على المشاركة الواسعة النطاق . وإذا لم تجر هذه الإصلاحات ، فسيظل السلم والاستقرار المنشودين في الجنوب الافريقي معرضين للخطر .

وأخيراً ، يناشد وفدنا جميع أعضاء منظمتنا أن يصوتوا لصالح مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية الآن .

السيد مودينفي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعرض على

الجمعية مرة أخرى البند ٣٦ من جدول الاعمال المعنون "سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا" . وكان المرء يود لو أمكنه في هذا الوقت أن يفكر في الفصل العنصري بوصفه كابوساً من كوابيس الماضي ، أو أن يقرأ عنه في كتب التاريخ على أنه إنحراف مأسوي في تاريخ البشرية لا يمكن أن يسمح بحدوثه مرة أخرى ، صفحة سوداء في قصة الزمن يجب أن توصل في وجهها قلوب البشر الى الابد . لكن للأسف ، مازال الفصل العنصري ملتصقاً بنا حتى اليوم وتشير الدلائل الى أنه سيظل معنا لبعض الوقت ، رغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتطهير العالم من هذا الشذوذ الخبيث .

في الاسبوع الماضي ، أظهرت جنوب افريقيا استجابتها المواتية - وإن كانت حذرة ومتأخرة نوعاً ما - لمقترحات جنيف الخاصة بإيجاد تسوية في جنوب غربي افريقيا . وقد رحبت زمبابوي بنتائج محادثات جنيف وحثت كل الاطراف المعنية على تنفيذ الاتفاق بحذافيره . وحكومة بلادي مقتنعة بأنه إذا ما تم تنفيذ الاتفاق بأمانة وإخلاص ، فإن من شأنه أن يسهم إسهاماً مؤثراً في تخفيف حدة التوتر في منطقتنا . لكننا مازلنا ننتظر كي نرى ما إذا كانت بريتوريا ستحترم ما يخصها من الاتفاق .

وفي غضون ذلك تستغل بريتوريا استغلالا تاما اتفاق جنيف من أجل تحسين صورتها الدولية . وهي تحاول التظاهر بأنها طرف مسؤول في المحادثات وقوة إقليمية تعمل من أجل تخفيف حدة التوتر في الجنوب الافريقي . ويتحدث النظام في الداخل عن الإصلاحات وتقاسم السلطة . وقد أطلق سراح قلة من الزعماء الافارقة المسجونين بما في ذلك زيفانيا موثوبينغ . وهو منخرط على صعيد القارة الافريقية في نسقه الخاص بوحدة عموم افريقيا . هل نحن نشهد بداية إنحلال العقدة المستعمية للفصل العنصري ، أم أننا مجرد ضحايا الخيالات التي أوجدها أكبر أساتذة صنع الاوهام والخداع ؟ هذا السؤال مطروح في الصحافة بل ومنها بين بعض المراقبين الجادين لما يدور على ساحة جنوب افريقيا .

لقد علمنا التاريخ ، نحن أبناء الجنوب الافريقي ، ألا نقرأ ما يبدو على شفاه رجال الفصل العنصري ، بل أن نراقب ما يقومون به من أعمال وسيكون الحكم عليهم على أساس أعمالهم . ولممارسي الفصل العنصري سجل لادائهم نستطيع بموجبه الحكم عليهم ، وهو سجل بلا شرف ، ومجرد حكايات مقبلة لعودهم المنكوث بها . وحتى في الوقت الذي يتحدثون فيه عن السلم ويلقون المواعظ عن الإصلاحات فإنهم يواصلون دعم وإمداد العصابات المسلحة التي تهاجم جيرانهم ، ويتصرفون بعنف ووحشية ضد الاغلبية من مواطنيهم .

هذه التناقضات ليست شيئا جديدا من بريتوريا . فهي متأصلة في أيديولوجية الفصل العنصري . وستظل تشكل جزءا لا يتجزأ من الصورة السياسية لجنوب افريقيا التي أن يتم القضاء على الفصل العنصري . فالفصل العنصري كان وسيكون دائما نظاما لا انسانيا ووحشيا . وهو لا يمكن أن يكون غير ذلك بحكم طبيعته . وهو يشكل تهديدا لجيران جنوب افريقيا وخطورة على السلم والامن الدوليين ، وسوطا مسلطا على مواطني ذلك البلد .

إن جنوب افريقيا في ظل نظام الفصل العنصري لاتزال تمثل مجتمعا شريرا ووحشيا . فحتى اليوم تجد مجموعات بأكملها نفسها صباح ذات يوم وقد دمّرت ديارها

وسويت بالأرض . ويمكن للأفراد أن يكتشفوا فجأة أنهم قد أعيد تصنيفهم عرقيا بجسرة قلم ، فسيصبح الأسود ملونًا ، والهندي سينا ، والملايي أسودا ، والأبيض ملونًا والعكس بالعكس . ولا يزال بوتسا يلعب دور الآلة الأفريقياني الصغير ، فالرجال والنساء يلقي بهم في السجون لأجل غير مسمى دون محاكمة ، ومجموعات الأطفال توضع في "معسكرات إعادة التوجيه" لتجرى عليهم عمليات غسل المخ لجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية "صالحين وملتزمين بالقانون" تحت سيطرة نظام الفصل العنصري . وفي البلديات تسمح حالة الطوارئ للمعسكريين بارتكاب أعمال القتل والتشويه دون التعرض للعقاب . وفي المحاكم تدخل مفاهيم عدالة الجلادين الغربية . وطبقا للتقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية ، يعتبر "معدل حالات الإعدام في جنوب افريقيا من أعلى المعدلات في العالم" . ففي العام الماضي شنقت جنوب افريقيا عددا من مواطنيها يزيد على عدد من شنقتهم طوال تاريخها منذ استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩١٠ . ويقول التقرير :

"خلال السنوات العشر الماضية صدرت أحكام بالإعدام على عدد متزايد من المتهمين عقب محاكمات سياسية أو محاكمات على تهم قتل بواعثها سياسية جرت خلال الاحتجاجات الواسعة النطاق في البلديات الحضرية" .

وفي العام الحالي وحده ، هناك ٨٢ من هؤلاء السجناء في انتظار تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة ضدهم عن تهم ذات بواعث سياسية خلال شهر أيلول/سبتمبر ، وذلك وفقا لما صرح به وزير العدل في نظام جنوب افريقيا . ويقول تقرير منظمة العفو الدولية إن الحكم بإعدام الشخص الأسود يكون أكثر احتمالا من الحكم على الشخص الأوروبي في التهم التي تستحق عقوبة الإعدام . ويكون التمييز هنا على أساس العرق "عن قصد وعمد" . هذا هو واقع جنوب افريقيا اليوم ، وهو ما نناضل ضده الآن .

إن برييتوريا منخرطة الآن في حملة دعائية واسعة النطاق وحملة علاقات عامة مشيرة في سائر أنحاء العالم ، على نسق الحملات التي كان ينظمها وزير الدعاية في ألمانيا النازية جوبلز . وتدرك معظم الدول الاعضاء في هذه المنظمة حقيقة الدور الذي يقوم به موظفو برييتوريا الذين يتمتعون بسلطات مطلقة ويجوبون كل بلدان العالم

"رجال أعمال" ، أو موظفين شفافيين أو إعلاميين ، أو "منظمي حلقات دراسية" أو "خبراء" أو سائحين أو تحت أي تسمية أخرى فلديهم الفئة التي يدرجونها تحتها . والكثيرون منا يذكرون بفخر العمل القوي والحاسم الذي قام به رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة ، عندما قام بوصفه وزيرا الخارجية الأرجنتينية الصديقة بكشف النقاب عن الأنشطة التي يقوم بها بعض رجال المخابرات أولئك في بلده وفضحها .

ويعرف الذين يعيشون مثلنا في الجنوب الأفريقي أن بريتوريا لها محطات إذاعة أو برامج خاصة موجهة الى كل بلد من بلداننا . وهناك في شمال الترانسفال محطة شهيرة يساء تسميتها باسم "راديو الحقيقة" تستهدف زمبابوي . وهي وسيلة غايتها في الواقع تلوين الموجات الهوائية في بلدي .

ويقوم ذلك النظام ، بالإضافة الى حملاته العدوانية لبث المعلومات المضللة في الخارج ، بتطبيق برنامج دعاية خبيثة واسع النطاق في الداخل يهدف الى تهدئة المجتمع الأبيض في جنوب افريقيا وجعله يقبل ممارسات الفصل العنصري اللاأخلاقية . وتستهدف هذه الحملة الدعائية المنظمة بدقة وضع السكان البيض في جنوب افريقيا في حالة سبات أخلاقي وتخدير ضمائرهم كيما يقبلوا المكاسب غير المشروعة التي يوفرها لهم الفصل العنصري . ويعزز آلية الدعاية تلك مجموعة من القوانين الصارمة التي تؤازرها حالة طوارئ تفرض رقابة فعلية على الصحافة ووسائط الإعلام في ذلك البلد . وتحرم هذه القوانين جميع أبناء جنوب افريقيا من المعلومات ، كما أنها تحاول إخفاء الواقع القائم في داخل ذلك البلد عن العالم الخارجي . ووراء هذه السحابة من التعتيم ترتكب أعمال القمع والاعتقال للمحافظة على الفصل العنصري .

وقد بذلت ولا تزال تبذل جهود شجاعة لكشف النقاب عن القصة الحقيقية لما يدور في جنوب افريقيا . وعلى سبيل المثال ، نظمت الامانة العامة للكونغرس في لندن مؤتمرا ناجحا جدا بشأن هذا الموضوع . ومؤخرا جدا اجتمعت في تورنتو بكندا لجنة وزراء خارجية الكونغرس المعنية بمسألة الجنوب الأفريقي من أجل أن تقوم ، في جملة أمور ، باستعراض مسألة الإعلام المتعلق بجنوب افريقيا والموجه إليها . وقد بزغت بعض

الأفكار المفيدة في ذلك الاجتماع ، وهي أفكار أوصى أعضاء الجمعية العامة بالموافقة عليها . وهنا أيضا في الولايات المتحدة ، تعرض القناة ١٣ للتلفزيون العام برنامجا أسبوعيا بعنوان "جنوب افريقيا الآن" ، وهو جدير بأن يحظى باهتمامنا .

وعبر السنين تعمل منظومة الأمم المتحدة من خلال إدارة شؤون الإعلام التابعة لها على توفير الأنباء والمعلومات الصحيحة للشعب في داخل جنوب افريقيا وذلك من خلال قسم الإذاعة المناهضة للفصل العنصري ، وهو قسم يؤدي خدمة قيّمة لشعب جنوب افريقيا . ويسعد وفد بلدي بصفة خاصة أن الجمعية العامة أمامها مشروع قرار يحيط علما بالخدمة الهامة التي يؤديها ذلك القسم ويُدعمها . ولو لم يكن هذا القسم موجودا بالفعل لدعونا اليوم الى إنشائه على الفور .

ولذلك ، يسعدنا سعادة بالغة أن نشني عن حق من هذا المنبر على الجهود التي يبذلها قسم البرامج المناهضة للفصل العنصري وأن نناشد من أجل استمرار قيامه وتعزيزه بصفته كيانا فريدا ومستقلا يرمز على نحو حاسم وملائم الى تقزز البشرية من سياسات الفصل العنصري البغيضة وسخطها عليها .

ونحن في المجتمع الدولي نمتلك الوسائل الكفيلة بممارسة الضغط على بريتوريا لإحداث التغيير . ولقد شهدنا في الايام القليلة الماضية أن بريتوريا تستجيب بالفعل لهذه الضغوط والعقوبات ، وأن أولئك الذين يقولون أن البوير لا يتأثرون بالضغوط إما أنهم يجهلون التاريخ أو يفضون النظر عن الحقائق . ونحن نذكر من تاريخ الحرب بين الانكليز والبوير أن البوير لم يبتدعوا فحسب غارات الكوماندوز ويتقنوها كتكتيك عسكري ويلهموا الجيش البريطاني استخدام البزة العسكرية الكاكي بدلا من المعطف الاحمر البريطاني التقليدي في مناطق حشائش السافانا ، بل إنهم كذلك ، بدلا من القيام بالانتحار بطريقة الهاراكيري ، وفي مواجهة قوة جيش الامبراطورية البريطانية ومعسكرات الاعتقال التي ابتدعها هذا الجيش كوسيلة حربية لاعتقال النساء والاطفال والتي وصفها مواطنو البوير بأنها معسكرات رهيبة للموت والمجاعة ، فضلوا الاستسلام والتمسوا السلم . وإن أولئك الذين يدعون أن البوير يحبذون اليوم الانتحار الوطني على التفاوض من أجل التعايش السلمي مع الغالبية السوداء لا يقدررون غريزة البقاء لدى الافريكانيين حق قدرها .

ومنذ بضعة أشهر قليلة ، هزم جيش جنوب افريقيا وسفكت دماؤه في كويتو كوانفالي في جنوب أنغولا . ولم يكن قرار الجنرالات الافريكان ينطوي على الصمود حتى الإبادة ، بل لجأوا الى التفاوض وحصلوا على شروط تضمن لهم إنسحابا هادئا . والآن ، وتحت الضغوط الناجمة عن العقوبات الدولية المحدودة الحالية والتغيرات الاقتصادية الكبيرة في الداخل ، وبفعل التهديد المتمثل في سداد أقساط الديون الكبيرة ونقص الرأسمال الاجنبي ، يجوب بوتيا جميع أنحاء افريقيا وأوروبا مثل جندي صحراوي ، يحاول أن يخفف من حدة المناخ السياسي عن طريق رحلاته المستمرة .

ولم يفض ما يسمى بسياسة الحوار و "الارتباط البناء" و "خيار الاجتذاب الاسر" التي دامت لسنوات عديدة الى اية نتيجة ذات مغزى ، مع ما كان يبدر في ذلك كله من ترغيب خالص يخلو من الترهيب . والآن ، إذا ما نالت ناميبيا استقلالها ، فعلى أولئك الذين أيدوا سياسة الترغيب الخالي من الترهيب ألا يخدعوا أنفسهم بأنهم كانوا وراء تحريك بريتوريا في النهاية .

وفي الآونة الأخيرة ، قررت سلطات البيض المسؤولة عن لعبة الرغبي ، التي ساءتها فعالية مقاطعة الرياضة الدولية برعاية الأمم المتحدة ، أن تلتزم السلم عن طريق التفاوض مع المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ووعدت بإدخال لعبة الرغبي غير العنصرية في جنوب افريقيا . وكان ذلك بتأثير الضغط والمقاطعة وليس نتيجة لما يسمى بالحوار والاقناع . وبالتالي ، فإننا نناشد المجتمع الدولي ، وبوجه خاص الدول الصديقة لجنوب افريقيا ، أن تستمر في انتهاج سياسة الضغط وفرض العقوبات التي بدأت تسفر عن بعض النتائج وتؤديها . وليس هذا وقت إبداء المرونة أو تغيير السياسة التي بدأت تثمر أخيرا ، فمن الضروري أن نحافظ على هذه السياسة وأن نعزيز فعاليتها .

وليست مبادرات بوتسالا الأخيرة سوى لمخاوفه من إزدياد العقوبات الدولية ومحاوله منه لإضعاف العقوبات القائمة أو إزالتها . ومن الخطأ الجسيم أن نتركه يفلت من العقاب بهذه السهولة . ويتعين على بريتوريا أن تتخذ خطوات لا تراجع فيها صوب إحداث التغيير قبل أن نؤمن بصدق نواياها . وزمبابوي على اقتناع راسخ بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يزيد من ضغطه حتى تبدي بريتوريا استعدادها للقضاء على الفصل العنصري وتتفاوض مع القادة الحقيقيين للغالبية العظمى من الشعب . وطالما أن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندويين الافريقيين لأزانيا ممنوعان من القيام بأنشطتهما ، وطالما بقي الزعماء مثل نيلسون مانديلا في السجن ، فإن بوتسالا ليس جادا في حسم المشاكل القائمة في بلده . وينبغي أن نبقي ثابتين على موقفنا في ممارسة الضغط عن طريق العقوبات من أجل اقناعه بالتغيير .

ويود وفدي أن يشكر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على العمل الجيد الذي قامت به اللجنة ، برئاسة شقيقنا السيد غاربا ، ممثل نيجيريا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الاعمال . وستنظر الجمعية العامة في مشاريع القرارات المقدمة بموجب هذا البند في جلستها التي ستعقد عصر هذا اليوم .

البند ١٦ من جدول الاعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات اخرى

(و) انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة : مذكرة الامين

العام (A/43/898) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ادعو الان الاعضاء الى توجيه

انتباههم الى مذكرة الامين العام (A/43/898) التي تتعلق بانتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

ويخطط الامين العام في مذكرته الجمعية العامة علما بأنه يرغب في أن يمدد فترة خدمة السيد ممطفى كمال طلبه كمدير تنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة لمدة أربع سنوات اخرى ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في انتخاب السيد طلبه مديرا تنفيذيا لبرنامج الامم المتحدة للبيئة لمدة أربع سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ كما أوصى بذلك الامين العام ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمت الجمعية العامة

النظر في البند ١٦ (و) من جدول الاعمال .

البند ٢٨ من جدول الاعمال

الذكرى الاربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلن ، فيما يتعلق بالبند ٢٨ من جدول الاعمال المعنون "الذكرى الاربعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان" ، أنه سيتم الاحتفال بهذه الذكرى صباح يوم الخميس الموافق ٨ كانون الأول/ديسمبر .

لقد قررت الجمعية العامة ، في جلستها الثالثة المنعقدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ، تخصيص جلسة واحدة من جلسات المناقشة العامة للاحتفال بهذه الذكرى ، وذلك وفقا لما تنص عليه الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٣١/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وبعد التشاور مع رؤساء المجموعات الإقليمية حول أفضل الطرق لإتاحة الفرصة للعديد من الوفود التي ترغب في التكلم بشأن هذا البند من جدول الاعمال ، يتضح أن بعض المجموعات لم توافق على اقتراح قيام رؤسائها بالتكلم باسمها . ولذلك ، ونظرا للعدد الكبير للمتكلمين الذين أدرجت أسماؤهم في قائمة المتكلمين حول هذا البند ، يتضح أنه ليس هناك خيار سوى تحديد الوقت لكل بيان . وستحاط الجمعية العامة علما بهذا الشأن بمجرد أن تكتمل قائمة المتكلمين . ونقترح ، مع أخذ ذلك بعين الاعتبار ، إغلاق قائمة المتكلمين في الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم . وإذا لم أسمع أي اعتراض فساعتبر أن الجمعية العامة توافق ذلك .

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠